الفصل الثاني

الأعلام المعدولة

آراء النحاة :

معنى العدل : هو تحويل الاسم من حالة لفظية إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلي بشرط ألا يكون التحويل لقلب أو تخفيف أو لإلحاق، أو لزيادة معنى. فليس من المعدول «يئس» ولا «فَخْذ» بسكون الخاء تخفيف «فَخِذ» بكسرها، ولا «كوثر» بزيادة الواو، لإلحاق الكلمة بجعفر. ولا «رُجَيل» بالتصغير لإفادة معنى التحقير أو غيره.

والعدل هو العدول والانتقال من صورة إلى أخرى، ويترتب على هذا الانتقال تغيير في الحكم الإعرابي، ولعل هذا ما قصده سيبويه حين يقول «وأما عمر وزفر فإنما منعهم من صرفهما وأشباههما أنهما ليسا كشيء مما ذكرناه وإنما هما محدودان من البناء الذي هو أولى بهما وهو بناؤهما في الأصل، فلما خالفا بناءهما في الأصل تركوا صرفهما وذلك نحو عامر وزافر»[1] اشترط في منع المعدول من الصرف العلمية والتكبير كما هو واضح في قوله : «ولا يجيء عمر وأشباهه محدوداً عن البناء الذي أولى به إلا وذلك البناء معرفة، كذلك جرى في هذا الكلامُ فإن قلت عمرٌ آخر صرفته لأنه نكرة فتحول عن موضع عامر معرفة، وإن حقرته صرفته،

(١) سيبويه ٢/ ١٤ .

لأن فُعَيْلاً لا يقع في كلامهم محدوداً عن فُوَيْعِل وأشباهه كما لم يقع فعل نكرة محدوداً عن عامر، فصار تحقيره كتحقير عمرو كما صارت نكرته كصرد وأشباهه»[1].

ولم يمنع الاسم من الصرف إلا لاجتماع فرعين أو أكثر فيه، فمثلاً التعريف فرع من التنكير، والتأنيث فرع من التذكير، والزيادة فرع من التام وعدم الزيادة كما أن العجمة فرع من الأصل العربي، ومن هذه الفروع العدل فالعدل إذن فرع كما يقول الزجاج : «ومنها (أي ومن الفروع) عدل الاسم عن جهته، فإن العدل فرع أيضًا، لأن عدلك إياه عن أصله هي إزالة عن الأصل»[2] وبناء على ذلك «فعامر هو الأصل» و«عُمَر» فرع عنه ولهذا جاء في الأصول لابن السراج : «ومعنى العدل أن يشتق من الاسم النكرة اسم، ويغير بناؤه، إما لإزالة معنى إلى معنى، وإما لأن يسمى به، فأما الذي عُدِل لإزالة معنى إلى معنى، فمَثْنى وثُلاث ورُباع وأُحاد، فهذا عدل لفظ، ومعناه، عدل عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى، وكذلك أحاد عُدل عن لفظ واحد إلى لفظ أحاد، وعن معنى واحد إلى معنى واحد واحد، وسيبويه يذكر أنه لم ينصرف، لأنه معدول «وأنه صفة» ولو قال قائل : «إنه لم ينصرف، لأنه عدل في اللفظ والمعنى جميعًا وجعل ذلك لكان قولاً.

فأما ما عدل في حال التعريف فنحو : «عُمَر، وزُفَر، وقُثَم، عُدِلن عن عامر وزافر وقاثم . . أما قولهم : يا فُسَقُ، فإنما أرادوا : يا فاسق، وقد ذكر

---

(١) سيبويه ٢/ ١٤ .
(٢) ما ينصرف ص ٥ .

في باب النداء، «وسَحَر إذا أردت سَحَر ليلتك فهو معدول عن الألف واللام»[1].

وقد بَيَّنَ لنا ابن السراج هنا معنى العدل وهو التحويل والانتقال من صورة إلى صورة، ثم بيَّن الغرض من هذا التحويل وهو إما إزالة معنى إلى معنى آخر، وإما لأن يسمى به. كما سنعرف ذلك إن شاء الله. وذكر في شرح «الكافية» أن العدل إخراج الاسم عن صيغته الأصلية بغير القلب لا للتخفيف ولا للإلحاق ولا لمعنى، فقولنا بغير القلب ليخرج نحو «أيس» في «يأس». وقولنا : ولا للتخفيف احتراز عن نحو «مقام ومقول وفخذ وعنق» وقولنا «ولا للإلحاق» ليخرج نحو «كوثر» وقولنا «ولا لمعنى» ليخرج نحو «رجيل ورجال»[2].

والعدل فيه معنى الاشتقاق كما جاء في شرح المفصل لابن يعيش : «وأما العدل فهو اشتقاق اسم من اسم على طريق التغيير له نحو اشتقاق عمر من عامر. والمشتق فرع على المشتق منه»[3]. ثم بيَّن الفرق بين العدل والاشتقاق «والفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذي ليس بعدل أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر أُخذ من الأول كضارب من الضرب، فهذا ليس بعدل، ولا من الأسباب المانعة من الصرف، لأنه اشتق من الأصل بمعنى الفاعل، وهو غير معنى الأصل الذي هو الضرب، والعدل هو أن تريد لفظًا ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر، فيكون المسموع لفظًا، والمراد غيره، ولا يكون العدل في المعنى إنما يكون في اللفظ، فلذلك كان سببًا،لأنه

---

(١) الأصول ٢/ ٨٨ .
(٢) شرح الكافية ١/ ٤٠ – ٤١ .
(٣) شرح المفصل ١/ ٦١ – ٦٢ .

فـرع عـلى المعدول عنه، فعُمَر علم معدول عن عامر علمًا أيضًا، وكذلك زُفر معـدول عـن زافـر علـمًا أيضًا، وفي الأعلام زافر، وإليه تنسب الزافرية، من زفـر الحمـل يزفـره إذا حملـه، وقُـثَم معـدول عن قاثم علمًا، وهو منقول من القـائم وهـو اسم الفاعل من قثم إذا أعطى كثيرًا، وزُحَل معدول عن زاحل سـمي بـذلك لـبعده، فهـذه الأسماء كلها معدولة، ألا ترى أن ذلك ليس في أصول النكرات»[1].

وجـاء في الهمـع : «العدل : وهو صرفُك لفظًا أولى بالمسمى إلى آخر وهو فرع عن غيره، لأن أصل الاسم أن يكون محرّفاً عما يستحقه بالوضع لفظًا أو تقديـرًا»[2] فخـروج الاسـم عـن الأصـل الـذي وضـع له أدى إلى منعه من الصرف.

وذكـر في الارتشاف أن : «العدل صرف لفظ أول بالمسمى إلى آخر فيمنع مـع الصفة نحو : مثنى وثلاث» هذا مذهب سيبويه والخليل وذهب الأعلم إلى أنـه لا تـدخلـه الـتاء فـضـارع أحمـر فلـم ينـصرف، فهـو معـدول عـن أصله»[3].

إذن فالعـدل انتقال من صورة إلى أخرى لفائدة، وهذا الانتقال هو انتقال مـن أصـل إلى فـرع أدى إلى خـروجه مـن حكمـه الإعـرابي الأصـلي وهـو الإعراب المصحوب بالتنوين إلى إعراب فرعي وهو المجرد من التنوين، وقد وضح الأمر من خلال التعريفات التي أوردناها للنحاة.

---

(١) شرح المفصل ١/ ٦٢ .
(٢) الهمع ١/ ٢٥ .
(٣) الارتشاف ١/ ٩٣ .

جاء في شرح الكافية : ويعني بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كونه معدولاً، بخلاف العدل المقدر فإنه الذي يُصار إليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب آخر غير العدل، فإن عُمَر، مثلاً لو وجدناه منصرفًا لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كأُدَد»[1] وأما ثُلاث ومَثْلث فقد قام دليل على أنهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة وذلك أنا وجدنا «ثُلاث» و «ثلاثة وثلاثة» بمعنى واحد.

فالعدل قسمان :

١) **تحقيقي**: وهو الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف بحيث لو صُرف هذا الاسم لم يكن صرفه عائقًا عن فهم ما فيه من العدل، وملاحظة وجوده كالعدل في : سَحر، وأُخَر، ومثنى، فإن الدليل على العدل فيها ورود كل لفظ منها مسموعاً عن العرب بصيغة تخالف الصيغة الممنوعة من الصرف مع اتحاد المعنى في الصيغتين، «فسحر» بمعنى السحر، و«أخر» بمعنى آخر، و«مثنى» بمعنى اثنين اثنين وهكذا . . فالذي دلَّ على أن كل واحد من هذه الألفاظ وأشباهها معدول، ليس الصرف أو عدمه، وإنما هو وروده عن العرب بصيغة أخرى تخالف صيغته الممنوعة بعض المخالفة مع اتحاد معناه في الحالتين برغم هذه المخالفة.

٢) **تقديري** : هو الذي يمنع فيه العلم من الصرف، سماعًا من العرب من غير أن يكون مع العلمية علة أخرى تنضم إليها في منع الصرف. فيقدر

---

(١) شرح الكافية ١/ ٤١ .

فيه العدل لئلا يكون المنع بالعلمية وحدها مثل : عُمَر، زُفَر . . فلو سُمع مصروفاً لم يحكم بعدله مثل : أُدَد «وهو جد إحدى القبائل العربية وهذا النوع التقديري خاص بالأعلام ومنها عمر – زفر – جشم – جمح . . ولا دليل يدل عليه إلا منع العلم من الصرف وعدم وجود علة أخرى تنضم إلى العلمية في منع صرفه»[1].

فائدة العدل: والحقيقة أن فائدة العدل بين طرفين طرف اللفظ وهي تخفيفه باختصاره، وطرف المعنى وهي استقرار العلمية فيه فمثلاً لما نقول: عمر، لم ينصرف الذهن لغير العلمية، بينما لما نقول عامر، فإنه يجوز أن يكون علماً لشخص ويجوز أيضًا أن يكون صفة من عمر يعمر فهو عامر.

فمن ناحية الاختصار أشار في شرح الكافية بقوله : «وفائدتها (والضمير هنا عائد إلى ثُلاث ومَثْلث) تقسيم أمر ذي أجزاء على هذا العدد المعين، ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو : قرأت الكتاب جزءًا جزءًا، وجاءني القوم رجلاً رجلاً، وأبصرت العراق بلدًا بلدًا فكان القياس في باب العدد أيضًا التكرير عملاً بالاستقرار وإلحاقاً للفرد المتنازع فيه بالأعم الأغلب، فلما وجدت «ثلاث» غير مكرر لفظًا حُكم بأن أصله لفظ مكرر، . ولم يأت لفظ مكرر بمعنى «ثلاث» إلا «ثلاثة ثلاثة» فقيل إنه أصله»[2].

وجاء في «حاشية الصبان على الأشموني» قوله : «وذكر بعضهم لعدله

---

(١) النحو الوافي ٤/ ١٧١ .
(٢) شرح الكافية ١/ ٤١ .

فائدتين إحداهما : لفظية وهي التخفيف، والأخرى معنوية وهي تمحيض العلمية إذ لو قيل عامر لتوهم أنه صفة»[1] إذن ما ذكر في شرح الكافية هو فائدة راجعة إلى الاختصار الحاصل في نحو مثنى وثلاث ورباع، وهي فائدة لفظية، وما ذكر في حاشية الصبان هو فائدة راجعة إلى المعنى وهي استقرار العلمية وتمحيضها في نحو عمر وزفر بعد عدلهما من عامر وزافر. وتلك فائدة معنوية إذ لو وردت صيغة «فُعَل» مصروفة لحكمنا عليها بعدم العدل كما ورد في «حاشية الصبان» متمماً الكلام السابق : «فإن ورد فُعَل مصروفًا وهو عَلَمٌ عَلِمْنا أنه ليس بمعدول، وذلك نحو «أُدَد» وهو عند سيبويه من الود، فهمزته عن واو، وعند غيره من الأد وهو العظيم، فهمزته أصلية، فإن وجد في فُعَل مانع مع العلمية لم يجعل معدولاً نحو «طُوى»، فإن منعه للتأنيث والعلمية، ونحو «تُتَل» اسم أعجمي فالمانع له العجمة والعلمية عند من يرى منع الثلاثي للعجمة، إذ لا وجه لتكلف تقدير العدل مع إمكان غيره»[2]، ومعنى هذا الكلام أنه عند ورود صيغة مصروفة حكمنا بعدم العدل، وأمّا إذا كانت ممنوعة من الصرف ووجد بجانب العلمية علة أخرى غير العدل لم نقل إنها معدولة كما رأينا في نحو «طوى» فهي ممنوعة للعلمية والتأنيث، وكذلك «تُتَل»فهي ممنوعة للعلمية والعجمة عند من يرى منع الأعجمي الثلاثي، ولعلَّ هذا القول يدلُّ على أن العدل علّة ضعيفة لا تقوى على الظهور عند وجود علل أخرى كالتأنيث والعجمة. ولعلَّ هذا

---

(١) حاشية الصبان ٣/ ٢٦٤ .

(٢) حاشية الصبان ٣/ ٢٦٤ – ٢٦٥ .

يجعلنا نحكم بأن العدل وما يتعلق به أمور تصورية وفيه شيء من التكلّف، بينما التأنيث والعجمة أمران من واقع اللغة ولهذا كان تأثيرهما أكبر، وأقوى.

وذكر الأستاذ عباس حسن تعليقًا على هذا قوله : «وكل ما قيل في العدل وتعريفه وتقسيمه مصنوع متكلف. ولا مرد لشيء فيه إلا السماع وخير ما يقال عند الإعراب في سبب المنع أنه العلمية وصيغة فُعال أو مَفْعل، أو فُعَل، أو غيرها من الصيغ الممنوعة نصًّا عن العرب[1] إذن فقد اقترح الأستاذ عباس حسن أن نقول في نحو «حُذام وقُطام أنه ممنوع من الصرف (عند بعض العرب) للعلمية وصيغة «فُعال» وإذا قلنا «مثنى» حكمنا أنه ممنوع من الصرف للعلمية وصيغة «مَفْعل» وإذا قلنا «عمر وزفر» قلنا إنه ممنوع من الصرف للعلمية وصيغة «فُعل» وهكذا. وأرى أن هذا الإعراب فيه نوع من الواقع اللغوي دون تكلف.

وجاء أن ما يمنع من الصرف بسب العدل قسمان، قسم خاص بالأعلام كعمر وزفر، وغيرهما مما كان على وزن فُعَل. أو ما كان مؤنثًا على زنة «فَعالِ» كحذام وقطام ورقاش ورأي العرب في مثل هذه الأعلام المؤنثة. وكذلك «أمس» و «سحر» والآراء المتعلقة بهما. وأيضًا ما كان على وزن «فُعَل» من ألفاظ التوكيد نحو «جُمَع – كُتَع – بُتَع» إذ إن كل واحد علم جنس على الإحاطة والشمول.

تلك هي الصور التي يمكن ضمها ووضعها تحت عنوان الأعلام المعدولة والتي سنناقشها بشيء من التفصيل. والطرف الثاني المتعلق بالعدل في الممنوعات من الصرف هو الأوصاف المتمثلة في «نحو

---

(١) النحو الوافي ٤/ ١٧٢ .

ثلاث ومثلث ورباع مربع، وخماس مخمس، وغيرها من ألفاظ العدل». ثم كلمة «أخر» والآراء المتعلقة بها.

أولاً: الأعلام المعدولة:

والآن سنتطرق إلى الصور المتعلقة بالأعلام المعدولة بشيء من الإيضاح والتفصيل وهي:

١) ما جاء من الأعلام على وزن «فُعَل» مثل: عمر، زفر، مضر، زحل، جمح، قزح إلخ هذه الأعلام وأمثالها يقول سيبويه: «وأما عمر وزفر فإنما منعهم من صرفهما وأشباههما أنهما ليسا كشيء مما ذكرنا وإنما هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما وهو بناؤهما في الأصل فلما خالفا بناءهما في الأصل تركوا صرفهما وذلك نحو عامر وزافر»[1].

ويتابع سيبويه كلامه واضعًا شرط منعها من الصرف بقوله: «ولا يجيء عمر وأشباهه محدودًا عن البناء الذي هو أولى به إلا وذلك البناء معرفة كذلك جرى في هذا الكلام، فإن قلت: «عمرٌ آخرُ» صرفته لأنه نكرة فتحول عن موضع عامر معرفة، وإن حقرته صرفته، لأن فُعيلاً لا يقع في كلامهم محدوداً عن فُوَيْعِل وأشباهه كما لم يقع «فُعَل» نكرة محدوداً عن عامر فصار تحقيره كتحقير عمرو كما صارت نكرته كصُرَد وأشباهه وهذا قول الخليل»[2].

---

(١) سيبويه ٢/ ١٤.

(٢) سيبويه٢/ ١٤.

فـالأعلام الآتـية على زنة«فُعل» تمنع من الصرف بشرط أن تكون مفردة، مذكـرة، معرفة، مكبرة. ويلاحظ أن السماع عن العرب هو الضابط الحقيقي إذ لو جاء أحد هذه الأعلام مخالفًا لهذه الشروط المأخوذة من السماع بأن كان جمعًا أو مؤنثًا أو نكرة أو مصغرًا لصرف.

وجـاء في المقتضب: «فأما ما كان منه لم يقع إلا معرفة، نحو: عمر، وقثم، ولكع، فإنه غير مصرف في المعرفة لأنه الموضع الذي عدل فيه. ألا ترى أنك لا تقول: هذا القثم، ولا هذا العمر، كما تقول: هذا الجُعَل، وهذا النُغَر»[1].

وأشـار المبرد في الكامل إلى أصلية الاسم وعدم أصليته في الصيغ الواردة عـلى هـذا الـوزن وأعنـى بـه وزن «فُعَـل» ومدى تأثيره على منع الاسم من الـصرف أو صرفـه فقال: «اعلم أن كل اسم على مثال «فُعَل» فهو مصروف في المعـرفة والنكـرة إذا كـان اسـمًا أصليًّا أو نعتًا، فالأسماء نحو: «صرد ونغر وجعـل، وكـذلك إن كـان جمعًـا نحو: ظُلَم وَغُرَف.. وإن سميت بشيء من هـذا رجـلاً انـصرف في المعرفة والنكرة». ويتابع كلامه في الأعلام المعدولة بقـوله: «فـإن كان الاسم على «فعل» معدولاً عن «فاعل» لم ينصرف إذا كان اسـم رجـل في المعـرفة، وينـصرف في النكـرة وذلـك نحو «عمر وقثم»لأنه معـدول عـن «عامـر» وهـو الاسـم الجاري على الفعل، فهذا مما معرفته قبل نكرته»[2].

وجـاء في الخـصائص لابـن جنـي (وأما فُعَل فدون فُعُل أيضًا، وذلك أن كثـيراً مـا يعـدل عـن أصـول كلامهـم نحـو عُمَـر، وزُفَـر، وجُشَم، وقُثَم،

(١) المقتضب ٣/ ٣٢٣.
(٢) الكامل ٣/ ٣١٠.

وثُعَل، وزُحَل، فلما كان كذلك لم يتمكن عندهم تمكّن فُعُل، الذي ليس معدولاً)[1].

وهذا إذا كان الاسم علمًا في الأصل أما إذا كان نكرة «يعرف بالألف واللام فهو مصروف واحداً كان أو جمعًا، فالواحد نحو: صرد وجعل، ينصرف في المعرفة والنكرة والجمع نحو: ثقب، وحفر، وعمر إذا أردت جمع عمرة، وكذلك إن كان نعتًا نحو: سكع ووضع وحطم كما قال[2]:

قد لَفّها اللّيلُ بسَوّاقٍ حُطَمْ

ولبد (وهو الكثير) من قول الله عزّ وجل: ﴿أَهْلَكْتُ مَالاً لُّبَدًا﴾[3].

يقول أبو إسحاق الزجاج: «فإذا سميت رجلاً بـ«عمر» هذا (يشير بهذا إلى المعدول عن عامر) لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة ومثل «عمر» قُثَم و«زحل» تقول: «مررت بعمرَ وعمرٍ آخر» والدليل على أن «عمر» يعدل به عن «عامر» أنك تقول في النداء «يا فُسَق» وتقول للمؤنث «يا فَساقِ» تريد: يأيها الفاسقة وكذلك «لكَع» فإن سميت رجلاً بـ«عُمَرٍ» جمع «عُمْرَة» أو بـ«عُمَرٍ» من قولك «رجل عُمَرٌ» أي كثير العمران صرفته في المعرفة والنكرة»[4].

فشرط منع صرف «عمر» وأمثاله أن يكون معدلاً عن «عامر» «فعمر علم معدول عن عامر علمًا أيضًا وكذلك زفر معدول عن زافر علمًا أيضًا

---

(١) الخصائص ٣/ ١٨٠.
(٢) للحطم القيسي.
(٣) سورة البلد، من الآية: ٦.
(٤) ما ينصرف ٣٩.

وفي الأعلام زافر وإليه تنسب الزافرية، وزافر من زفر الحمل يزفره إذا حمله وقثم عن قائم علمًا وهو منقول من القائم وهو اسم الفاعل من قثم إذا أعطى كثيرًا، وزحل معدول عن زاحل سمى بذلك لبعده، فهذه الأسماء كلها معدولة، ألا ترى أن ذلك ليس في أصول النكرات»[1] فعمر وغيره مما جاء على صيغة «فُعَل» علم معدول عن «عامر» العلم المنقول أصلاً عن الصفة وهي اسم الفاعل. ويقولون في علة منعه والقول بعدله أنه سمع عن العرب أنه ممنوع من الصرف ولا ينون فلو لم يقولوا بعدله عن عامر للزم المنع لعلة واحدة وهي العلمية والعلمية وحدها لا تكفي لمنع الاسم من الصرف فبحثوا عن علة أخرى وأطلقوا عليها العدل- كل ذلك من أجل أن تكون القاعدة سليمة وأن لا تهدم أقوال النحاة بضرورة وجود علتين للمنع أو علة واحدة قائمة مقامهما. وكأنهم لو قالوا: امتنع عمر وأمثاله من الصرف للعلمية وصيغة« فُعَل» لم يستقم الكلام. ولكن لعل هذا الاعتراض يزول لو علمنا ورود أعلام أخرى على هذه الصيغة (فُعَل) لكنها مصروفة وذلك نحو «أُدَد» (وهو العظيم) ولهذا حكموا على هذا العلم بأنه غير معدول لئلا تنكسر قاعدة «فُعَل» للأسماء المعدولة. فالمسألة فيها نوع من التكلف كما أشار إليه ابن هشام في «شذور الذهب» حيث يقول: «مثال العدل مع العلمية عُمَر وزُفَر وزُحَل وجُمَح ودُلَف فإنها معدولة عن عامر وزافر وزاحل وجامح ودالف. وطريق معرفة ذلك أن يتلقى من أفواههم ممنوع الصرف وليس فيه مع العلمية علة ظاهرة فيحتاج حينئذ إلى تكلف دعوى العدل فيه [2].

---

(١) شرح المفصل ١/ ٦٢.
(٢) شذور الذهب٤٥٢.

وجاء في «شرح التصريح على التوضيح»: (الثالث) من المعدول (فُعَل) بضم الفاء وفتح العين (علماً للمذكر إذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية) وهو المشار إليه بقوله «أو كفُعَلا» (نحو عمر) مما ليس بصفة في الأصل والمحفوظ من ذلك عمر ومضر (وزفر) وقثم (وزحل) وجشم (وجمح) وقزح وعصم وجحا ودلف وهذل وبلغ وثعل (فإنهم قدروه معدولاً) عن فاعل غالباً (لأن العلمية لا تستقل بمنع الصرف) وأمكن العدول دون غيره لأنه الغالب في الأعلام فعمر مثلاً معدول عن عامر، فإن «عامرًا» ثابت في الآحاد النكرات بخلاف عمر[1].

فالعلة المانعة للصرف في نحو «عمر» كما يقول النحاة هي العلمية والعدل وأنه «معدول عن عامر العدل المنقول من الصفة»[2].

وعرفنا سبب فرضية العدل في صيغة «فعل» وهو عدم قدرة علة واحدة وهي العلمية على إتيان هذا الحكم وهو عدم التنوين مع الجر بالفتحة (المنع من الصرف).

٢) ويتبع العلم المفرد المذكر (عمر وأمثاله) المعدول في هذا الحكم صيغة «فعل» المختصة بالنداء وذلك نحو: غُدَر وفُسَق ولُكَع المعدولة عن غادر وفاسق وألكع.

قال سيبويه حين تكلم عن منع صرف «أُخر» وأنها خالفت الأصل رابطًا بينها وبين «لكع» وأمثالِهِ: «فلما خالفت الأصلَ (أي أُخَرُ) وجاءت

---

(١) التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٤.
(٢) الارتشاف ١/ ٩٥.

صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها كما تركوا صرف «لكع» حين أرادوا «يا ألكع» وفسق حين أرادوا «يا فاسق»، وترك الصرف في «فُسَق» هنا، لأنه لا يتمكن بمنزلة يا رجل للعدل [1].

ويقول المبرد: «فإن كان الاسم على فُعَل معدولاً عن «فاعل» لم ينصرف إذا كان اسمَ رجلٍ في المعرفة، وينصرف في النكرة وذلك نحو: «عُمَر وقُثَم، لأنه معدول عن عامر وهو الاسم الجاري على الفعل، فهذا مما معرفُته قبل نكرته، فإذا أريد به مذهب المعرفة جاء أن تبينه في النداء من كل فعل لأن المنادى مشار إليه، وذلك قولك: يا فسق ويا خبث، تريد: يا فاسق ويا خبيث»[2].

وجاء في شرح الكافية: «وكذا» المختص بالنداء فرّعوا عليه أنك إذا سميت فيها فَفُعَل لا ينصرف اتفاقاً نحو «فُسَق» علماً للعدل والعلمية[3]. ويلاحظ أن هذه المسألة فيها خلاف كما ذُكِر في الارتشاف: «أو بفُعَل المختص بالنداء (التسمية به) كفسق، فمذهب سيبويه منعُ صرفِه، ويصرفه في النكرة، ومذهب الأخفش وتبعه ابن السيد صرفُه في المعرفة والنكرة، وقال ابن بابشاذ: الأخفش يصرف جميع هذه المعدولات في التسمية إلا أن حدثت علة أخرى»[4].

ويقول السيوطي في الهمع: «فُعَل المختص بالنداء كفسق وغدر وخبث ولكع، فإنها معدولة عن فاسق وغادر وخبيث وألكع، فإذا سمي

---

(١) سيبويه ٢/ ١٤.
(٢) الكامل ٣/ ٣٠.
(٣) شرح الكافية ١/ ٤٥.
(٤) الارتشاف ١/ ٣٥

بهـا امتـنع صرفهـا للعلمـية ومـراعاة اللفـظ المعدول، فإن نُكِّرت زال المنع وذهـب الأخفـش وطائفة إلى صرفها حالَ التسمية أيضًا كما نقلته عنه أخيرًا في قـولي قـال الأخفـش ومعـرفة، لأن العـدل إنـما هـو حالة النداء وقد زال بالتـسمية»[1] فالـرأي الغالـب هو منع هذه الصيغ من الصرف عند التسمية بهـا، فـإذا نُكّرت زال المنع لزوال العلمية؛ لأن العدل وحدها لا تكفي. بينما ذهـب الأخفش إلى صرفها في حال التسمية وسبب ذلك عنده هو أن العدل إنـما يكون حال النداء، أما عند التسمية فإن العدل يزول عنها ومن ثَمّ يحكم عليها بالصرف.

وجـاء في الأصول أن أبا العباس (المبرد) قال: «سئل التوزي، وروي عن أبي عبـيدة: أنـه يقـال للفرس الذكر لُكَع، والأنثى لُكَعة، فهل ينصرف لكع عـلى هذا القول؟ فالجواب في ذلك: أن «لكعا» هذه تنصرف في المعرفة؛ لأنه لـيس ذلـك المعـدول الـذي يقال للمؤنث منه «لكاع» ولكنه بمنزلة: حُطَم، وإن كـان حطـم صـفة، لأنه اسم ذكره من باب «صرد ونُغَر» فلم يؤخذ من مثال عامر فيعدل في حالة التعريف إلى عمر ونحو»[2] فلكع هذه التي مؤنثها «لُكـاع» مـصروفة لأنهـا ليست معدولة عن ألكع وإنما هي من باب «حطم» ويفهـم مـن هـذا النص أن «لكع» المعدولة عن «ألكع» والتي نحن بصددها ممـنوعة من الصرف للعلمية والعدل مع الاختلاف بين وجهات نظر العلماء التي ذكرناها.

٣) مـا يأتي على وزن «فعل» من ألفاظ التوكيل نحو جُمَع كُتَع، بُصَع، بُتَع، فإنهـا ممـنوعة مـن الـصرف للعلمـية والعـدل وقـد سـبق أن قلـنا إن هـذه

---

(١) الهمع ١/ ٢٨.
(٢) الأصول ٢/ ٩٦.

الألفاظ المؤكدة أعلام على جهة الإحاطة والشمول. وأما مسألة العدل ففيها نظر وفيها كلام، فالنحاة يقولون إن الألفاظ التي ذكرناها «جُمَع كُتَع بُصَع بُتَع» جموع تكسير مفرداتها «جمعاء، كتعاء، بصعاء، بتعاء» بينما جاء في الارتشاف أن «جُمَع» وأخواتِهِ امتنع للعدل وشبه الصفة أو شبه العلمية[1].

ويقول السيوطي «قياسها أن تجمع على فُعْل بسكون العين كما يجمع أحمر حمراء على حُمْر»[2] هذا إذا نظرنا إليها من جهة الجمع على التكسير وهو أمر راجع إلى المفرد المؤنث«فعلاء» أما إذا نظرنا إلى مفردات هذه الألفاظ من جهة التذكير، فالأمر مختلف لأن «أجمع – أكتع – أبصع - وأبتع» هذه المفردات المذكرة تجمع بالواو والنون جمع مذكر سالمًا «أجمعون أكتعون أبصعون وأبتعون» فكان القياس إذن فيما يجمع مذكره بالواو والنون أن يجمع مؤنثه بالألف والتاء جمع مؤنث سالمًا فنقول: «جمعاوات – كتعاوات- بصعاوات - بتعاوات».

«ومن حيث هي اسم لا صفة قياسها أن تجمع على فعالى كصحارى فيقال جماعي وكتاعى إلى آخره»[3] فكون «جُمَع وأخواتِها» لم تأتِ على هذه الصور الثلاث التي يفترض ورودُها على إحداها أدى بالعلماء إلى القول بأنها معدولة. ولو قالوا إنها منعت للعلمية ووزن «فُعل» لكفاهم ما عنوه من التكلف لاطراد قاعدة العدل، ويعلق الأستاذ عباس حسن على ذلك بقوله: «فلو صح أن العرب عدلت عن جمع إلى آخر، فما

---

(١) وذلك في موضعين من المخطوط ١/ ٩٣ و١/ ٩٥.
(٢) الهمع ١/ ٢٨.
(٣) الهمع ١/ ٢٨.

حكمة عدولها؟ وما حكمة منع الصرف للدلالة على جَمْع أهملته وعدلت عنه؟ وهل يعرف العرب الأوائل القياس وغير القياس كما اصطلح النحاة عليه؟ وأن الجمع القياسي لفعلاء هو: الجمع بالألف والتاء، وغيره مخالف للقياس؟ ولم لا يكون القياس هو ما فعلته العرب في هذه الألفاظ؟ وهل يفكر العربي، ويطيل التفكير على هذا الوجه قبل أن ينطق بالكلمة وجمعها؟ و .. و.. كل هذا غير معقول ولا واقعي،.. وأن بعض النحاة أرادوا أن تكون القاعدة مطردة فتكلفوا وتجاوزوا المقبول. ولما كان مرد الأمر كله لنطق العربي الفصيح كانت العلة الحقيقية هي السماع عنه، ومثل هذا يقال في كل ما كان العدل على من علل منع صرفه»[1]. ونلاحظ أن تلك الافتراضات والتأويلات المذكورة في هذا الباب والتي رأينا كثيرًا منها عند السيوطي، هي تأويلات فيها كثير من التعنت والتكلف، وقد تكون تأويلات من علماء مختلفي المذهب نرى أن لكل عالم ومذهب تفسيرًا خاصًّا به، ومجموع هذه التفسيرات أدى إلى ظهور الأمر بهذا الشكل من التكلف، ولكننا لو نظرنا إلى تفسير عالم متقدم كسيبويه مثلاً فإننا لا نرى الأمر بهذا التكلف فهو يقول مثلاً: «وسألته عن جُمَع وكُتَع فقال هما معرفة بمنزلة كلهم وهما معدولتان عن جَمْع جَمْعاء وجَمْع كَتْعاء وهما منصرفان في النكرة»[2] فالمسألة وإن كان فيها شيء من البعد عن الحقيقة إلا أنها ليست كثيرة التكلف؛ لأن القاعدة الصرفية تقول إن ما كان على زنة «فعلاء» وكانت الهمزة فيه للتأنيث فإنها تقلب واواً عند الجمع وتجمع بالألف والتاء، فلعدم جمعها على: «فعلاوات» قالوا بعدلها.

---

(١) النحو الوافي ٤/ ١٩٤.
(٢) سيبويه ٢/ ١٤.

ويقول صاحب الارتشاف «وإن سميت رجلاً بجُمَع وكُتَع انصرف في المعرفة والنكرة في قول الأخفش لأنه عدل، وهو تأكيد، فلما نقل عن موضعه خف وانصرف، وسيبويه لا يصرفه في المعرفة، لأنه فيها عدل، ويصرفه في النكرة لأنه رده إلى حال لم يكن فيها معدولاً»[1].

وذكر في المخصص: «وقد صرح سيبويه أنه ليس بصفة وقال في باب «ما لا ينصرف» إذا سميته بأجمع صرفته في النكرة، وقد غلط الزجاج في كتابه في باب ما لا ينصرف، ورد عليه الفارسي بعد أن حكى قوله، فقال: وقد أغفل أبو إسحاق فيما ذهب إليه من جمع في كتابه فيما لا ينصرف، وهذا لفظه قال: الأصل في جَمْع جَمْعاء جُمَع مثل حمراء وحُمْر، ولكن حمر نكرة فأرادوا أن يعدل إلى لفظة المعرفة فعدل فُعَل إلى فُعْل. قال أبو علي: وليس جمعاء مثل حمراء فليزم أن يجمع على حمر كما أن أجمع ليس مثل أحمر، وإنما جماء كطرفاء وصحراء كما أن أجمع كأحمد بدلالة جمعهم له على التثنية»[2].

وخلاصة القول إن ألفاظ التوكيد التي على وزن «فُعَل» ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل، أو لورودها على هذا الوزن مع الخلاف الذي عرفنا عن الأصل الذي عدلت عنه هذه الألفاظ. كما علمنا أيضًا أن الدليل على علميتها من جهتين:

الأولى: دلالتها على العلمية من جهة الإحاطة والشمول.

والثانية: أن مفردها المذكر «أجمع-أكتع-أبصع-أبتع» يجمع

---

(١) الارتشاف ١/ ٩٥.

(٢) المخصص ١٧/ ١٣٢-١٣٣.

جمع مذكر سالمًا، أي بالواو والنون رفعًا، و بالياء والنون نصبًا وجرًا. كما أننا نقول في ختام حديثنا عن صيغة «فُعَل» ما ورد عن النحاة أنها تأتي على ضروب وقد عرفنا منها الأعلام المعدولة كعمر وزفر، وكذلك صيغة «فعل» الخاصة بالنداء كفسق ولكع إذا سمينا بها. ومنها أيضًا ألفاظ التوكيد التي كنا بصددها قبل قليل. «ومنها أن يجيء جنسًا نحو صُرَد ونُغَر وسُبَد لطائر. ويجيء جمْعًا نحو ثقبة وثُقَب، ورطبة ورُطبْ فلو سمي بشيء من ذلك لانصرف، لأنه منقول من نكرة، واعتبار العدل من ضروب فُعَل بامتناع الألف واللام منه، وعرفنا أنه معدول لوروده في اللغة غير منصرف وليس فيه من موانع الصرف سوى التعريف، وكان عمر علمًا معدولاً عن عامر وصفًا وهو مصروف على أصل ما ينبغي أن يكون عليه الأسماء، وعمر لفظة من لفظ عامر وهو غير مصروف فعلم أن سببه مع التعريف كونه مغيرًا عنه»[1].

ويضيف ابن يعيش كلمة لها أهميتها في هذا الباب حيث يقول: «والمعدول بابه السماع ألا ترى أنهم لم يقولوا في مالك مُلَك ولا في حارث حُرَث كما قالوا عمر وزفر»[2].

فالمعيار الأساسي الذي يضبط هذا الموضوع هو السماع الذي ينبغي أن يُرجع إليه في مثل هذه الأحكام. وقد جاء السماع عن العرب مغنيًا عن كثير من المتاهات والتكلف الذي لا مبرر له.

ونختتم قولنا بكلام ذكره الأستاذ عباس حسن: «فوزن فُعَل» هذا قد

---

(١) شرح المفصل ١/ ٦٢.
(٢) نفس المصدر ١/ ٦٢.

يجب منعه من الصرف إذا كان علمًا مفردًا مسموعًا بالمنع. وقد يجب صرفه إذا كان جمعًا. وقد يجوز فيه الأمران، والأحسن الصرف إذا كان السماع مجهولاً[1].

٤) الأعلام المؤنثة التي على وزن فَعال نحو «حَذام-قَطام-رَقاش» فما الحكم النحوي في مثل هذه الأعلام؟ هل هي معربة أم مبنية؟ وإذا كانت معربة، فهل هي مصروفة أم ممنوعة من الصرف؟ ثم ما هو موقف العرب منها؟ وما العلة التي وصفها النحاة لقول من قال بمنعها من الصرف؟

ونلاحظ أن هناك رأيين مختلفين في هذه الأعلام:

١) المنع من الصرف-وهو لهجة بني تميم بشرط ألا يكون العلم مختومًا بالراء وذلك نحو: قَطامِ حَذامِ رَقاشِ، وسبب منعها من الصرف كما يقول النحاة هو العلمية والعدل لأن الأصل فيها هو: قاطمة وحاذمة، وراقشة فعُدل عنها إلى صيغة «فَعال»، يقول سيبويه: «ألا ترى أن بني تميم يقولون: هذه قطام، وهذه حذام، لأن هذه معدولة عن حاذمة، وقطام معدولة عن قاطمة أو قطمة»[2].

وللمبرد تقسيم للأسماء التي ترد على صيغة «فعال» حيث يقول: اعلم أن الأسماء التي تكون على هذا الوزن على خمسة أضرب: فأربعة منها معدولة، وضرب على وجهه. فذلك الضرب هو ما كان مذكرًا، أو مؤنثًا غير مشتق، ويَجْمعُ ذلك أن تكون مما أصلهُ النكرة. فأما المذكر فنحوُ

---

(١) النحو الوافي ٢/ ١٩٥.
(٢) سيبويه ٢/ ٤٠.

قولك رَباب، وسَحاب، وجَمال. وأما المؤنث فنحو قولك: عَناق، وأتان وصَناعِ. فما كان من هذا مذكرًا فمصروف إذا سميت به رجلاً أو غيرَه من المذكر. وما كان فيه مؤنثًا فغير مصروف في المعرفة، ومصروف في النكرة لمذكر كان أو لمؤنث، وأما ما كان معدولاً فمجراه واحد في العدل وإن اختلفت أنواعه. فمن ذلك ما يقع في معنى الفعل نحو قولك: حذارِ يا فتى. ونظارِ يا فتى، ومعناه: احذر وانظر، فهذا نوع. ومنه ما يقع في موضع المصدر نحو قولك: الخيل تعدو بَدادِ يا فتى ومعناه بددا، ومثله: لا مَساسِ يا فتى، أي: لا مُماسّة. فهذا نوع ثانٍ. وتكون صفة غالبة حالة محل الاسم، كتسميتهم المنية حَلاقِ يا فتى فهذا نوع ثالث.

والنوع الرابع: ما كان معدولاً للنساء نحو: حَذامِ وقَطامِ، إلا أن جملة هذا أنه لا يكون شيء من هذه الأنواع الأربعة إلا مؤنثة معرفة. فأما ما لم يكن كذلك فغير داخل في هذا الباب [1].

وما يهمنا في هذا النص الذي ذكرنا هو النوع الرابع أي الأعلام المؤنثة التي على وزن «فَعال» والتي وصفها النحاة بأنها معدولة وكذلك الأنواع الثلاثة الأولى المذكورة وهي اسم الفعل نحو، حذار، والمصدر: نحو بداد، والصفة الحالة محلَ الاسم كتسميتهم المنية بحَلاَقِ، كل هذه الأنواع إذا سمينا بأحد منها مؤنثًا «فإن بني تميم ترفعه وتنصبه وتجريه مُجرَى اسمٍ لا ينصرف وهو القياس؛ لأن هذا لم يكن اسمًا علمًا، فهو عندهم بمنزلة الفعل الذي يكون فعال محدودًا عنه، وذلك الفعل افعل، لأن فعال لا يتغير عن الكسر، كما أن افعل لا

---

(١) المقتضب ٣/ ٣٦٨.

يتغير عن حالة واحدة، فإذا جعلت افعل اسمًا لرجل أو امرأة، تغير وصار فى الأسماء، فينبغى لفعال التى هى معدولة عن افعل أن تكون بمنزلته بل هى أقوى، وذلك أن فعال اسم للفعل فإذا نقلته إلى الاسم نقلته إلى شيء هو مثله»[1].

إذن فالأنواع الأربعة المعدولة إذا سمينا بها امرأة منعت من الصرف للعلمية والعدل. وهنا سؤال يطرح نفسه فمثلاً ذكر المبرد في النص أن الأسماء الواردة على صيغة «فعال» خمسة أنواع أربعة منها معدولة، وهي التي تكلمنا عنها وضرب على وجهه أي غير معدول، وهو قسمان مذكر كرباب وسحاب ومؤنث كعناق وأتان وصناع. والمذكر منهما مصروف سواء سمينا به مذكرًا أو غيره، أما المؤنث «فغير مصروف في المعرفة ومصروف في النكرة لمذكر كان أو لمؤنث» [2] ولم يذكر العلة في منع هذا النوع الذي قال عنه إنه غير معدول، وبالتأكيد هو ممنوع للعلمية والتأنيث. والسؤال المطروح هو: لماذا جعل علة المنع مختلفة في هذا النوع عنه في الأنواع الأربعة الأخرى مع أنها جميعًا على وزن «فَعالِ»؟ ولماذا قلنا عن هذا الضرب أنه على وجهه بينما نظرنا إلى الأضرب الأخرى على أنها معدولة؟ وأرى أننا لو ذهبنا إلى القول إن سبب المنع هو العلمية والتأنيث، أو العلمية ووزن «فعال» لكان أقوى وأقرب عن تكلف تصور العدل.

وبعد، فإن كانت صيغة «فَعالِ» مختومة بالراء مثل: وبَارِ اسم قبيلة

---

(١) سيبويه ٢/ ٤٠.
(٢) المقتضب ٣/ ٣٦٨.

عربية، و«ظَفارِ» علم بلدة باليمن، و«سَفارِ» علم على بئر. فالموقف هنا مختلف عن سابقه، وبينما ذهب التميميون كما رأينا إلى إعراب نحو «قطام وحذام» إعرابَ ما لا ينصرف نرى أكثرهم يبنون الأعلام المختومة بالراء على الكسر في كل الحالات ولذلك يقول سيبويه: «فأما ما كان آخره راء، فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز»[1] وهي البناء على الكسر وقد يجوز فيه أن ترفع وتنصب ما كان في آخره الراء، قال الأعشى:

ومرّ دهرٌ على وبارِ فهلكت جهرةً وبارُ[2]

والقوافي مرفوعة[3].

الشاهد فيه إعراب «وبار» ورفعها، والمطرد فيما كان في آخره الراء أن يُبنى على الكسر في لغة أهل الحجاز ولغة بني تميم؛ لأن كسرة الراء توجب إمالة الوقف، والارتفاع إذا رفعوا؛ لأن الشاعر إذا اضطر أجرى ما كان في آخره الراء على مقياس غيره مما يُبنى على فَعال وأعرب في لغة بني تميم، فاضطر الأعشى فرفع، لأن القوافي مرفوعة[4].

ويتابع سيبويه كلامه فيقول: «والحجازية هي اللغة الأولى القدمى فزعم الخليل أن إجناح الألف أخف عليهم، يعني الإمالة ليكون العمل من وجه واحد فكرهوا ترك الخفة وعلموا أنهم إن كسروا الراء وصلوا إلى ذلك وأنهم إن رفعوا لم يصلوا»[5].

---

(١) سيبويه ٢/ ٤٠.
(٢) البيت للأعشى وهو من بني قيس، ومنزله باليمامة، وبها بنو تميم.
(٣) سيبويه ٢/ ٤١.
(٤) هامش سيبويه ٢/ ٤١.
(٥) سيبويه ٢/ ٤١.

وجاء في المقتضب: «وما كان في آخره راء من هذا الباب فإن بني تميم يتبعون فيه لغة أهل الحجاز، وذلك أنهم يريدون إجناح الألف، ولا يكون ذلك إلا والراء مكسورة»[1].

ويؤكد القاعدة السابقة ما يقوله ابن السراج في موجزه: «وجميع ما ذكر (من صيغة فَعالِ المؤنثة المعدولة) إذا سُمي به امرأة فبنو تميم ترفعه وتنصبه وتجريه مُجْرىَ اسم لا ينصرف. فأما ما كان آخره راءً، فإن بني تميم وأهل الحجاز يتفقون على البناء، وذلك: سَفارِ اسم ماء، وحَضارِ اسم كوكب»[2] وقد ورد نفس المعنى عند الزجاج في كتابه «ما ينصرف وما لا ينصرف» وبيَّن فيه أن لغة بني تميم تعرب نحو حذام وقطام ورقاش بالضمة رفعًا وبالفتحة نصبًا وجرًّا دون تنوين وذكر أيضًا أن ما كان في آخره راء نحو: وَبارِ، سَفارِ، حَمارِ فإن بني تميم وأهل الحجاز يذهبون مذهبًا واحدًا وهو البناء على الكسر. وقد يعربون ما في آخره راء كما رأينا في البيت السابق للأعشى [3] ويقول في شرح الكافية: «عَلَمُ الأعيان المؤنثة، فلغة الحجازيين بناؤه كلِّه قيل لمشابهتها أيضًا لنزال وزنًا وعدًّا مقدرًا، وبنو تميم افترقوا فرقتين أكثرهم على أن ذات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحمار وأنهما قدروا العدل فيها تحصيلاً للكسر اللازم بسبب البناء إذ كسر الراء مصحح للإمالة المطلوبة المستحسنة. وغير ذات الراء كقطام معربةً غيرَ منصرفة للتأنيث والعلمية، ولم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا إلى تقدير العدل كما

---

(١) المقتضب ٣/ ٣٧٥.

(٢) الموجز ص٧١.

(٣) انظر ما ينصرف ص٧٦.

احتيج إليه في عمر إلا أن بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة لأنه من باب حمار الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو سبب الإمالة فقدروه فيه أيضًا طردًا للباب، وأقلهم على أن جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الراء كان، أولا»[1].

وجاء في شرح التصريح على التوضيح: «من المعدول (فقال): علمًا للمؤنث كحذام وقطام في لغة بني تميم، وتميم أبو قبيلة وهو تميم بن مرة بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر (فإنهم يمنعون صرفه) واختُلف في علة ذلك (فقال سيبويه للعلمية والعدل عن فاعلة) ويرجحه أن الغالب على الأعلام أن تكون منقولة (وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوي كزينب) ويرجحه أنهم لا يدعون العدل في نحو طوى»[2].

ثم تكلم عن المختوم بالراء وبيَّن أنّ الحجازيين وبني تميم متفقان على بنائها على الكسر، وقد أورد بيت الأعشى السابق ذكره والذي ورد فيه «وبار» مبنيًّا مرة، ومعربًا إعرابَ ما لا ينصرف مرة أخرى. وجاء في حاشية الشيخ ياسين على التصريح تعليقًا على هذا البيت: «قال الدنوشرى قد يقال إن هذا الشاعر لا يخلو من أن يكون من غير بني تميم أو منهم وعلى تقدير كونه منهم، لا يخلو من أن يكون من الكثير منهم أو من القليل الذين يعربون ما آخره راء، فإن كان الأول أشكل الحال، وعلى الأول من الثاني منه يشكل بأن القليل لا يبنون. اهـ.

---

(١) شرح الكافية ١/ ٤٦.
(٢) التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٥.

وكتب شيخنا العلامة الغنيمي بعده أقول على كل تقدير لا إشكال إذ العربي يجوز له أن يتكلم غير لغته وهذا بعد تسليم أنه عربي وأنه يُحتج بكلامه والله أعلم بالصواب. ثم كتب الدنوشري بعد قول هذا المعقب أقول على كل تقدير لا إشكال «كلام ساقط لا يصدر عن جاهل فضلاً عن فاضل أما أولاً: فإن العربي لا يتكلم بغير لغته ولو قطع إربًا إربًا كما في مسألة الكسائي وسيبويه[1]. وأما ثانيًا: فلأن الأعشى ميمونًا لا ينكر أحد الاحتجاج بكلامه وأنه عربي خالص. اهـ. والحق أن العربي يتكلم بغير لغته ولا يتكلم بالخطأ، وسيبويه ظن أن ما قاله الكسائي في مسألة الزنبور خطأ»[2].

قال أبو سعيد: «اعلم أن بني تميم تركوا لغتهم في قولهم: «هذا حَضَارِ وسَفارِ، وتبعوا لغة أهل الحجاز بسبب الراء وذلك أن بني تميم يختارون الإمالة، وإذا ضموا الراء ثقُلت عليهم الإمالة وإذا كسروها خفت الإمالة أكثر من خفتها في غير الراء؛ لأن الراء حرف مكرر، والكسرة فيها مكررة كأنها كسرتان، فصار كسر الراء أقوى في الإمالة من كسر غيرها، وصار ضم الراء في منع الإمالة أشدَّ من منع غيرها من الحروف، فلذلك اختاروا موافقة أهل الحجاز[3].

وخلاصة ما ذكر هو جواز الأمرين البناء والإعراب في الأعلام المختومة بالراء أما البناء فجريًا على القاعدة وكلام الحجازيين وأغلب

---

(١) المسألة الزنبورية.
(٢) حاشية الصبان على الأشموني٣/ ٢٦٩.
(٣) المخصص ١٧/ ٦٧.

التميميين، وأما الإعراب فحملا على أصل كلام أكثر بني تميم في مثل هذه الأعلام وهو إعرابها إعراب ما لا ينصرف.

وكل ما ذكرنا حول هذه الأعلام خاص ببني تميم الذين قالوا بإعرابها إعراب ما لا ينصرف إلا المختوم بالراء فيشاركون فيه الحجازيين البناء، وقد يرد معربًا الإعراب السابق كما رأينا في بيت الأعشى ميمون.

٢) أما مذهب الحجازيين في مثل هذه الأعلام المؤنثة التي على زنة «فَعالِ» فهو البناء على الكسر مطلقًا، أى سواء كانت مختومة بالراء أو غير مختومة، ويقول سيبويه في ذلك: «وأما أهل الحجاز فلما رأوه اسمًا لمؤنث، ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيروه لأن البناء واحد وهو ههنا اسم للمؤنث كما كان ثَمّ اسمًا للمؤنث وهو ههنا معرفة كما كان ثَمَّ»[1].

وجاء في المقتضب: «وأما ما كان اسمًا علمًا نحو: حذام، قطام، ورقاش فإن العرب تختلف فيه: فأما أهل الحجاز فيُجرونه مُجرىَ ما ذكرنا قبل من البناء لأنه مؤنث معدول وإنما أصله حاذمة، وراقشة، وقاطمة.

ففَعالِ في المؤنث نظير «فُعَل» في المذكر ألا ترى أنك تقول للرجل: يا فُسَق، يا لُكَع، والمرأة: يا فَساقِ. يا لَكاعِ. فلما كان المذكر معدولاً عما ينصرف عدل إلى ما لا ينصرف. ولما كان المؤنث معدولاً عما لا ينصرف عدل إلى ما لا يعرب»[2].

ويقول الزجاج: «فإذا سميت امرأة بـ«حذام، أو قطام، أو رقاش»

---

(١) سيبويه ٢/ ٤٠.
(٢) المقتضب ٣/ ٣٧٣.

فإنها مبنية على الكسر في لغة أهل الحجاز تقول «هذه قَطامِ قد جاءت» و«حذامِ . . قال الشاعر :

إذا قالت حذامِ فصدقوها فإن القول ما قالت حذامِ

فهذا مذهب أهل الحجاز»[1](*).

ويقول ابن سيده في مخصصه : «فقال (أي أبو العباس المبرد) القياس قول أهل الحجاز؛ لأن أهل الحجاز يُجرون ذلك مُجراه الأول فيكسرون ويقولون في امرأة اسمها حذام، هذه حذامِ، ورأيت حذامِ ومررت بحذمِ»[2].

وجاء في الهمع «أما الحجازيون فإن باب حذام عندهم مبني على الكسر إجراءً له مجرى «فعال» الواقع موقع الأمر كنزال لشبهه به في الوزن والعدل والتعريف، وقيل لتضمنه معنى الحرف وهو علامة التأنيث في المعدول عنه. وقال المبرد لتوالي علل منع الصرف عليه وهي التعريف والتأنيث والعدل»[3].

وورد في حاشية الصبان على الأشموني تعليقًا على علة منع صرف نحو «فعال» على مذهب التميميين أنها ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل عن «فاعلة» وهو رأي سيبويه كما رأينا، بينما ذهب المبرد إلى العلمية والتأنيث المعنوي، وهو أقوى «لأن التأنيث يتحقق فلا حاجة إلى تقدير

---

(١) ما ينصرف من ص ٧٥-٧٦.

(*) ينسب البيت إلى لجيم بن صعب وإلى ويسم بن ظالم الأعصري.

(٢)المخصص ١٧/ ٦٦.

(٣) الهمع ١/ ٢٩.

العـدل، لأنه إنما يقدر إذا لم يتحقق غيره، وأجاب الدماميني بأن العلمية على الأعـلام الـنقل، فلـذا جعلهـا سـيبويه منقولةً عن فاعلة المنقولة كما تقدم في عمر، وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة»[1].

وهذا الكلام ينقلنا للحديث عن العلة التي أدت إلى بناء هذه الصيغة على الكـسـر حـسب مـذهب الحجازيـين، والعلـة كـما تظهـر من هذا النص لها جـوانب عـدة فهـي إمـا لشبهها بنزال وأمثاله (وهو اسم فعل أمر مبني على الكـسر) والـشبـه بيـنهـما في الـوزن والعـدل والتعـريف، أو لتضمنه معنى الحـرف مـن حيث إن اسم فعل الأمر يعمل ولا يتأثر بالعامل كما أن الحرف كذلك.

وذهـب المـبرّد مذهـبًا آخـر حـيث بـيَّن أن علة بنائها هي اجتماع أكثر من سـبب مانـع للـصرف فـيها، والقاعـدة أنه إذا اجتمع سببان منع الاسم من الـصرف وإذا زادت الأسـباب فليس بعد المنع إلا البناء فعلة البناء عنده هي توالي علل منع الصرف عليه.

قـال المبرد : «ولما كان المؤنث معدولاً عمّا لا ينصرف عدل إلى ما لا يعرب لأنـه لـيس بعـد مـا لا ينـصرف إذ كـان ناقـصًا مـنه التنوين إلا ما ينزع منه الإعـراب لأن الحركة والتنوين حق الأسماء، فإذا أذهب العدل التنوين لعلة أذهب الحركة لعلتين»[2].

وقـد رد ابـن جنـي في كـتابه (الخـصائص) عـلى رأي المـبرد هذا بقوله : «فأمـا قـول مـن قـال : إن الاسـم الـذي اجـتمع فيه سببان من أسباب منع

---

(١) حاشية الصبان ٣/ ٢٦٩.
(٢) المقتضب ٣/ ٣٧٤.

الصرف فمعناه إذا انضم إلى ذلك ثالث امتنع من الإعراب ففاسد عندنا من أوجه :

أحدها : أن سبب البناء في الاسم ليس طريقةُ طريقَ حديث الصرف وترك الصرف إنما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير، وأما تمثيله ذلك بمنع إعراب حذام، وقطام، وبقوله فيه : إنه لما كان معدولا عن حاذمة وقاطمة، وقد كانتا معروفتين لا ينصرفان، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب فلاحِقٌ في الفساد بما قبله، لأنه منه وعليه حذامِ. وذلك أن علة منع هذا الإعراب إنما هو شيء أتاها من باب دراك ونزال، ثم شبهت حذام، وقطام، ورقاش بالمثال، والتعريف والتأنيث بباب دراك ونزال، على ما بيناه هناك فأما لأنه ليس بعد منع الصرف إلا رفع الإعراب أصلاً فلا.

ومما يفسّر قول من قال: إن الاسم إذا منعه السببان الصرف فإذا اجتماع الثلاثة فيه ترتفع عنه الإعراب أنا نجد في كلامهم من الأسماء ما يجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف، وهو مع ذلك معرب غير مبني، وذلك كامرأة سميتها «بأذربيجان» فهذا اسم قد اجتمعت فيه خمسة موانع : وهي التعريف والتأنيث والعجمة، والتركيب، والألف والنون، وكذلك إن عنيت «بأذربيجان» البلدة والمدينة، لأن البلد فيه الأسباب الخمسة وهو مع ذلك معرب كما ترى، فإذا كانت الأسباب الخمسة لا ترفع الإعراب فالثلاثة أحجى بألا ترفعه»[1].

وهذا كلام صحيح، لأن اجتماع العلل لا يؤدي إلى البناء بعد منع

---

(١) الخصائص ١/ ١٨٠.

الصرف خاصة إذا علمنا أن الأصل في الأسماء هو الإعراب ويبنى الاسم لشبهه بالحروف كما قال ابن مالك :

والاسم منه معرب ومبني لشبه من الحروف مدني

فيرى علماء النحو أن بناء الاسم يأتي في المرتبة الثانية بعد الإعراب لشبه من الأشباه التي تقربه من الحروف ويقول الزجاج في رده على رأي المبرد : «وهذا مذهب يُفسده عندي أني أرى ما لا ينصرف من الأسماء إذا زادت علته على اثنتين لم يبلغ به أكثر من ترك الصرف»[1]. ويؤكد هذا الكلام ما جاء في المخصص لابن سيده : «وكان المبرد يحتج بكسر قطام وحذام وما أشبه ذلك إذا كان اسمًا علمًا لمؤنث أنها معدولة عن قاطمة وحاذمة علمين وأنها لم تكن تنصرف قبل العدل لاجتماع التأنيث والتعريف فيها فلما عدلت ازدادت بالعدل ثقلاً فحطت عن منزلة ما لا ينصرف ولم يكن بعد منع الصرف إلا البناء وهذا القول يَفْسد لأن العلل المانعة للصرف يستوي فيها أن تكون علتان أو ثلاث لا يزاد ما لا ينصرف بورود علة أخرى على منع الصرف، ولا يوجب له البناء»[2].

وبعد ذكر الآراء في «فَعالِ» من إعرابها إعراب ما لا ينصرف إلى بنائها على الكسر، ومعرفة أسباب بنائها ننظر إلى نص أورده السهيلي في أماليه، فحواه أنه يرجح الكسر لهذه الصيغ لأنها صيغ مؤنثة والكسر فيها كما يقول إشارة إلى كونهن محبوبات مقربات إلى النفس فهو يقول : «على أن للاسم العلم المؤنث خاصيةً تمنع من التنوين، وهي في قولهم : حذام ورقاش وذلك أنهم يشيرون بهذه الأسماء إلى أنهن محبوبات، وكل محبوب

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٦.
(٢) المخصص ١٧/ ٦٨.

مقرب إلى النفس مضاف إليها، وترك التنوين يُشعر بهذا المعنى. ألا ترى كيف خصوه بالكسرة التي هي أخت الياء كأن المتكلم يريد إضافتها إلى نفسه»[1] ولعل في هذا الكلام نوعًا من الذوق واتباعًا للناحية الجمالية في الأسلوب وهذا معنى جميل خاصة إذا علمنا أن من صور الإضافة إلى ياء المتكلم حذف الياء مع بقاء الكسرة قبلها للدلالة عليها[2] فبدلاً من أن نقول: قلمي، كتابي نقول: قلمِ – وكتابِ، مكتفين بالكسرة، وهي صورة قريبة من: حذامِ ورقاشِ.

ثانيًا: تسمية المذكر بصيغة «فعال» المؤنثة:

ورد عن النحاة أننا لو سمينا مذكرًا بأحد هذه الأسماء المؤنثة نحو: حَذامِ، رَقاشِ، قَطامِ، فأنه لا ينصرف قال سيبويه: «وأنهم لا يصرفون رجلاً سموه رقاش وحذام، ويجعلونه بمنزلة رجل سموه بعَناق، واعلم أن جميع ما ذكرنا في هذا الباب من فَعالِ ما كان منه بالراء وغير ذلك إذا كان شيء منه اسمًا لمذكر لم ينجر أبدًا، وكان المذكر في هذا بمنزلته إذا سمي بعناق، لأن هذا البناء لا يجيء معدولاً عن مذكر فيشبَّه به. تقول هذا حذامُ، ورأيت حذامَ قبل ومررت بحذامَ قبل، سمعت ذلك من يوثق بعلمه»[3].

ويقول المبرد مؤكدًا هذه القاعدة: «ولو سميت شيئًا من هذا أعربته ولم تصرفه، لأنك لا تصرف المذكر إذا سميته بمؤنث على أربعة فصاعدًا، فإنما بمنزلة رجل سميته عقربًا، وعناقًا. تقول هذا حذامُ

---

(١) أمالي السهيلي ٣٢.
(٢) انظر شرح ابن عقيل ٢/ ٧٢.
(٣) سيبويه ٢/ ٤١.

قد جاء، وقطامُ يا فتى.. وإنما فعلت ذلك.. لأنه لم يلزم الكسر بالتأنيث، ولو كان للتأنيث لكان هذا في عقرب وعناق، ولكنه للمعنى، فإذا نقلته إلى المذكر زال المانع منه، وجرى مَجْرى مؤنث سميت به مذكرًا مما لم يُعدل»[1].

علل المبرد منع الصرف بأن هذه الأعلام رباعية، المذكر إذا سميته بمؤنث مكون من أربعة أحرف فصاعدًا فإنه يمنع من الصرف كما تسمي رجلاً بعقرب وعناق.

ثم علل عدم لزوم بناء الكسر فيها عند التسمية بأن البناء ليس راجعًا للتأنيث وإلا لكان نحو: عقرب وعقاب مبنيين ولكن أرجعَ سببَ البناء إلى المعنى ولهذا يعرب حينما ينقل إلى المذكر لزوال المانع منه، فيعرب إعراب الممنوع من الصرف: «وكان بمنزلة رجل سمي بعناق، وهو لا ينصرف لاجتماع التأنيث والتعريف»[2] فالبناء أساسًا ليس للتأنيث بل التأنيث باق وهو الذي أدى إلى منع صرفه إذا سمي به مذكر مثل عناق وعقاب، ومثل حمزة وطلحة.

قلنا إن صيغة «فَعالِ» إذا سمي بها مذكر فإنها تمنع من الصرف وبيّنا الرأي في ذلك، ومع هذا الوجه فإنه يجوز فيها الصرف أيضًا، جاء في الأصول لابن السراج: «وجميع (ويعني به صيغ«فَعالِ المؤنثةِ») هذا إذا سمي به المذكر لم ينصرف لأن هذا بناء بُني للتأنيث، وحُرك بالكسر؛ لأن الكسرة من الياء والياء يؤنث بها»[3].

---

(١) المقتضب ٣/ ٣٧٤.
(٢) المخصص ١٧/ ٦٨.
(٣) الأصول ٢/ ٩٠.

ويقول صاحب الارتشاف: «ولو سميت مذكرًا بحذام وبابه منعته الصرف كانت فيه «راء» أو لم تكن، وجاز أيضًا صرفه، ولا يكون فيه البناء كحاله علمًا للمؤنث في لغة الحجاز»[1].

والجملة الأولى من هذا النص تنقلنا إلى الحالة الثانية الجائزة في صيغ «فعال» المؤنثة إذا سمي بها مذكر فقد قلنا فيما مضى إن الغالب فيها عند تسميتها بالمذكر هو منع الصرف للعلمية والتأنيث.

ويجوز فيها كذلك صرفها، قال سيبويه: «ومن العرب من يصرف رَقاشِ وغَلابِ إذا سمي به مذكر لا يضعه على التأنيث بل يجعله اسمًا مذكرًا كأنه سمى رجلاً بصباح»[2] فالصرف على أساس تجاهل جانب التأنيث فيها واعتبارها أسماء مذكرة. فيبقى الاسم على علة واحدة (العلمية) وهي غير كافية لمنع الاسم من الصرف. قال ابن السراج: «ومنهم من يصرف رقاش وغلاب إذا سمي به كأنه سمى بصباح»[3].

ويقول السيوطي: «ولو سمي به مذكر جاز فيه الوجهان المنعُ إبقاءً على ما كان لبقاء لفظ العدل، والصرفُ لزوال معناه وزوال التأنيث بزواله لأنه إنما كان مؤنثًا لإرادة ما عُدِل عنه وهو راقشة»[4].

وجاء في حاشية الصبان على الأشموني: «أن حَذامِ وبابهَ لو سمي به مذكر لم يُبْنَ، وهو كذلك، بل يكون معربًا ممنوعًا من الصرف للعلمية

---

(١) الارتشاف ٢/ ٤١.
(٢) سيبويه ٢/ ٤١.
(٣) الأصول ٢/ ٦٢.
(٤) الهمع ١/ ٢٩.

والنقل عن مؤنث لغيره، ويجوز صرفه لأنه إنما كان مؤنثًا لإرادتك به ما عُدِل عنه فلما زال العدل زال التأنيث بزواله»[1].

ويعلق الأستاذ عباس حسن على ذلك بقوله: «فإن صارت علمًا لمذكر جاز إعرابها مع منعها من الصرف- وهذا هو الأغلب- وجاز إعرابها مع تنوينها، ولا يصح البناء في الحالتين»[2].

ثالثًا: ما كان على صيغة «فَعالِ» مجهولَ الأصل:

وإذا كان الاسم الذي على هذه الصيغة مجهول الأصل، هل هو معدول أو لا؟ مؤنث أو مذكر؟ فإنه يصرف قياسًا على أنه «الأكثر من هذا البناء مصروف غير معدول مثل الذَّهاب والصَّلاح والفَسادِ والرَّبابِ» [3].

وجاء في الموجز لابن السراج: «وإذا كان اسم على «فَعالِ» لا يدري ما أصله فالقياس صرفه»[4].

وقد أشار ابن سيده بهذا الخصوص إلى القول السابق الذي أوردناه لسيبويه.

وخلاصته أن مجهول الأصل من هذه الصيغة مصروف لأن الغالب فيهما الصرف وعدم العدل، خاصة إذا علمنا أن الأصل في السماء هو الصرف ثم

---

(١) حاشية الصبان ٣/ ٢٦٩.

(٢) انظر هامش النحو الوافي ٤/ ١٩٧.

(٣) سيبويه ٢/ ٤١.

(٤) الموجز لابن السراج ٧٢.

يـأتي المنع لعلة من العلل. فالرجوع إلى الأصل في مثل هذه الحالات أفضل، حتـى لـو صرفنا النظر عن مسألة الأصل والفرع فإننا نرجع إلى الأغلب ألا وهو الصرف.

رابعًا - كلمة «أمس»

ومن الأسماء الواردة في باب الأعلام المعدولة كلمة «أمس» المراد به اليومُ الذي قبل يومك. وهناك لغات في هذه الكلمة أشهرها لغتان:

لغة بني تميم وهي منقسمة إلى مذهبين:

أ-المنع من الصرف مطلقًا أي في الرفع والنصب والجر.

وهذه لغة بعضهم بشرط أن يكون مرادًا به اليوم الذي قبل يومك مباشرة وأن يكون خاليًا من «أل» والإضافة، وأن يكون غير مصغر، وغير مجموع جمع تكسير، وغير ظرف[1].

وهو ممنوع من الصرف للعلمية والعدل، لأنه معدول عن الأمس المعرّف بالألف واللام، فهو علم على وقت معيّن بدون أن يكون فيه علامة على التعيين وهي الألف واللام. ويقول سيبويه: «وبنو تميم يكسرونه في أكثر المواضع في النصب والجر، فلما عدلوه عن أصله في الكلام ومُجراه تركوا صرفه كما تركوا صرف «آخر» حين فارقت أخواتِها في حذف الألف واللام منها»[2].

وجاء في شرح «التصريح على التوضيح» بعد سرده الأعلامَ المعدولة التي ذكرناها فيما سبق ما يلي بخصوص «أمس»: «الخامس أمس» من المعدول (إذا كان مرادًا به اليوم الذي يليه يومُك ولم يضف ولم يقرن

---

(١) انظر النحو الوافي ٤/ ١٩٨.
(٢) سيبويه ٢/ ٤٣.

بالألف واللام) ولم يصغر ولم يكسر (ولم يقع ظرفًا فإن بعض بني تميم يمنع صرفه مطلقًا) رفعًا ونصبًا وجرًّا (لأنه) عَلَمٌ على اليوم الذي يليه يومك (معدول عن الأمس) المعرف بأل فيقولون «مضى أمسُ» بالرفع بلا تنوين و«شاهدت أمسَ» وما رأيت زيدًا مذ أمسَ بالفتح فيهما كقوله:

لقد رأيتُ عجبًا مُذْ أَمْسا عجائزًا مثلَ السعالي خمسا

فأمس مجرور بالفتحة، والألف فيه للإطلاق، وليس فتحته هنا فتحةَ بناء خلافًا للزجاجي[1].

ورأى الزجاجي في «أمسا» الوارد في البيت السابق أنه فعل ماض وفتحتُه فتحةُ بناء، وليست فتحةَ إعراب، وفي «أمسا» ضمير عائد على الظرف المفهوم من السياق وهو اليوم.

جاء في التصريح:

«نظير سحر في امتناعه من الصرف «أمس» عند بني تميم فإن منهم من يعربه في الرفع غيرَ منصرف، ويبنيه على الكسر في النصب والجر، ومنهم من يعربه إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاث خلافًا لمن أنكر ذلك، وغيرُ بني تميم يبنونه على الكسر، وحكى ابن أبي الربيع أن بني تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف إذا رُفع أو جُرّ بمذ أو منذ فقط »[2].

وبعد أن عرفنا الرأي لبني تميم وهو القائل بمنع «أمس» في جميع الحالات رفعًا ونصبًا وجرًّا، وعرفنا شروط منعه من الصرف ومعنى عدله وهو العدل عن الألف واللام حيث إنه معيّن دون أن يكون فيه علامة للتعيين بعد هذا الرأي ننتقل إلى المذهب الثاني لبني تميم وهو

---

(١) التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٥-٢٢٦.
(٢) الأشموني ٣/ ٢٦٧.

الغالب عندهم والقائل بمنع «أمس» من الصرف في حالة واحدة وهي «الرفع» خاصة. ويبنونه على الكسر في حالتي النصب والجر موافقين مذهبَ الحجازيين كما سنرى إن شاء الله. «واعلم أن بني تميم يقولون في موضع الرفع، لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام لا عن ما ينبغي له أن يكون عليه في القياس»[1].

وجاء في «ما ينصرف وما لا ينصرف»: «وزعم سيبويه: أن بني تميم يمنعونه الصرفَ في الرفع فيقولون «ذهب أمسُ بما فيه» لأنه قد خرج من باب الظروف، ويوافقون غيرهم على الكسر في الظروف. فأما قولهم:

لقد رأيت عجبًا مذ أَمسا عجائزًا مثل الأفاعي خمسا

فإنما جر بـ«مذ» وقد كان يرفع بها، فأجراها في ترك الصرف في الجر في الرفع إذ معنى الرافعة معنى الجارة»[2].

وجاء في شرح «التصريح على التوضيح» بهذا الخصوص ما يلي: «وجمهورهم يخص ذلك» الإعراب الممنوع من الصرف (بحالة الرفع) خاصة دون حالتي النصب والجر فيبنيه على الكسر فيهما كقوله:

اعتصم بالرجاء إنْ عَنَّ بأسٌ وتناسَ الذين تضمَّنَ أَمسُ

فرفع أمس على الفاعلية بتضمن ولم ينونه، و«عَنَّ» بالنونُ من «عَنَّ يَعِين» إذا عرض، ويُروى «عَزَّ» بالزاي بمعنى غلب، «وتناسَ» أمرٌ من التناسي وهو أن يرى من نفسه أنه نسيه»[3].

---

(١) سيبويه ٢/ ٤٣.
(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٤-٩٥.
(٣) التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٦.

ب ـ أما أكثر التميميين فيمنعه من التنوين في حالة الرفع وحدَها، ويبنيه على الكسر في حالتي النصب والجر، فلا يدخله في باب الممنوع من الصرف. فخلاصة الأمر بالنسبة لأمس أن لبني تميم رأيين أحدُهما وهو القليل إعرابهُ إعرابَ ما لا ينصرف في جميع الحالات رفعًا ونصبًا وجرًّا، والآخر هو إعرابهُ هذا الإعرابَ في حالة الرفع خاصة وهو الغالب.

ثانيًا: والرأي الآخر بالنسبة لأمس المراد به اليوم الذي قبل يومك هو رأي الحجازيين القائل ببنائه على الكسر في جميع حالاته وبنفس الشروط التي ذكرناها فيما سبق وهي:

١) أن يكون مرادًا به اليوم الذي قبل يومك.

٢) كونُه خاليًا من «أل» والإضافة.

٣) كونُه غيرَ مصغر.

٤) كونُه غيرَ مجموع جمعَ تكسير.

٥) كونُه غيرَ ظرف.

فإذا اجتمعت فيه هذه الشروط فإنه يبنى على الكسر مطلقًا عند الحجازيين قال سيبويه: «ألا ترى أن أهل الحجاز يكسرونه في كل المواضع»[1].

«وجاء في التصريح: (والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقًا) في الرفع والنصب والجر (على تقديره متضمنًا معنى اللام) المعرفة (قال) أسقف نجران أو تبع بن الأقرن:

منع البقاءَ تقلبُ الشمس وطلوعُها من حيث لا تُمسي

---

(١) سيبويه ٢/ ٤٣.

وطلـــوعُها حمـــراءَ صـــافية وغـــروبُها صـــفراءَ كالْـــورس
الـــيومَ أعلـــم مـــا يجـــيء بـــه (ومـــضى بفـــضل قـــضائه أَمْـــسِ)

فأمس فاعل مضى وهو مكسور كما ترى»[1].

فالبناء على الكسر إذن هي «لغة الحجازيين لا يُدخلونه في باب الممنوع من الصرف فيقولون مضى أَمْسِ بِأَحداثه، فهنيئًا للغد، عرفت أمس فماذا يكون اليوم -لم أهتم بأمس.. فكلمة «أمس» مبنية على الكسر في محل رفع أو نصب أو جر على حسب حالته بالجملة»[2].

أحكام عامة في «أمس»:

١) في حالة تسمية الرجل بـ«أمس» فإنه ينصرف على لغتي الحجازيين وبني تميم. أما أنه يصرف عند الحجازيين فلأنه «أمس» ها هنا ليس على الحد ولكنه لما كثُر في كلامهم وكان من الظروف تركوه على حال واحدة كما فعلوا ذلك «بأين» وكُسِرت كما كسروا «غاقِ» إذ كانت الحركة تدخله لغير إعراب كما أن حركة «غاقِ» لغير إعراب فإذا صار اسمًا لرجل انصرف، لأنك قد نقلته إلى غير ذلك الموضع كما أنك إذا سميت بعناق صرفته، فهذا يجري مَجْرى هذا كما جرى ذا مَجْرى لا»[3].

وقد علق الزجاج على كلام سيبويه الذي سبق ذكره: «وحقيقة ما قال سيبويه أن «أمس» وجب ألا يُعرب لأنه أشبه الحروف التي جاءت لمعنى، لأن معناه أن كل يوم يلي يومك يقال له «أمس» فهو معرفة من غير جهة التعريف لأن تعريفه «الأمس» كما أن تعريف «غد» «الغد» فلما كان كذلك

---

(١) التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٦.
(٢) النحو الوافي ٤/ ١٩٨.
(٣) ما ينصرف ص٩٤.

وكـان ظرفًا، وضمن معنى الألف واللام وجب إسكانه ولكنه كسر لالتقاء الساكنين»[1].

وجـاء في حاشية الشيخ ياسين على شرح «التصريح على التوضيح» قوله: «قـال الـزرقاني فائدة قال الرضي إذا سميت بأمس رجلاً على لغة الحجازيين صرفـته كـما تـصرف غـاقٍ إذا سـميت به وذلك أن كل مفرد مبني تسمى به شخصًا فالواجب فيه الإعراب مع الصرف كما يجيء في باب الأعلام»[2].

وأمـا أنـه يعـرب مـصروفًا عـند التسمية على لغة بني تميم؛ فلذلك «لأنه لا بـد لك من أن تصرفه في الجر والنصب، لأنه في الجر والنصب مكسور في لغـتهم فـإذا انـصرف في هذين الموضعين انصرف في الرفع، لأنك تُدخله في الـرفع، وقـد جـرى له الصرف في القياس في الجر والنصب لأنك تعدله عن أصـله في الكـلام مخالفـة للقياس، ولا يكون أبدًا في الكلام اسم منصرف في الجر والنصب ولا ينصرف في الرفع»[3].

كـما يقـول الـشيخ ياسين متابعًا كلامه السابق الذي نقله عن الرضي «وإن سـميت به على لغة بني تميم صرفته أيضًا في الأحوال كلها، لأنه لا بد من صرفه في النصب والجر؛ لأنه مبني على الكسر عندهم فيهما، وإذا صرفـته في الحالين وجب الصرف أيضًا إذ ليس في الكلام اسم منصرف في الجر والنصب غير منصرف في الرفع»[4]. وواضح أن الكلام عن بني تمـيم يخـص المـذهب الغالـب عـندهم وهـو القائـل بإعـرابه

---

(١) ما ينصرف ص٩٤.
(٢) حاشية الشيخ ياسين على التوضيح ٢/ ٢٢٦.
(٣) سيبويه ٢/ ٤٣-٤٤.
(٤) حاشية الشيخ ياسين على التصريح٢/ ٢٢٦.

إعـراب مـا لا ينـصرف في حالـة الرفع والبناء على الكسر في حالتي النصب والجـر، ولم يـتكلم عن المذهب الآخر عندهم وهو القائل بمنعه من الصرف في جمـيع الحـالات وذلـك لأن هـذا الكـلام وهو القائل بصرفه عند تسميته يـشمله مـن باب أولى فهو مفهوم بداهة، لأنه إذا كان المبني يعرب بالصرف فمن باب أولى المعرب.

٢) إذا خالفـت كلمـة «أمـس» الـشروط التي ذكرناها فإنها تكون معربة منصرفة عند الحجازيين والتميميين وذلك بأن يراد بها يوم مبهم وذلك نحو قولنا: مضى أَمْسٌ من الأموس الجميلة.

أو كان مضافًا نحو: إن أمسَ العرب خير من حاضرهم.

أو كان محلًى بأل مثل قولنا: كان الأمس جميلاً بهوائه ونقائه.

أو مـصغرًا نحو: سررت بأُمَيْسٍ. وجاء بهذا الخصوص في حاشية الشيخ ياسـين عـلى التصريح ما يلي: «قال الدنوشري يفهم منه جواز التصغير وهو مـذهب، ومـنعه بعـضهم، فقالـوا لا يـصغر، والأول ذهـب إلـيه المـبرد والفـارسي، وابـن مالـك والحريـري. الـثاني عـن سـيبويه وقـوفًا مـنه مـع السماع»[1].

والأولـون اعـتمدوا على التكسير، فإن التكسير والتصغير أخوان. قال في الصحاح ولا يصغر أمس. اهـ.

وذكـر نحوه الزرقاني، وقال إن الرضي اقتصر على كلام سيبويه فقال ولا يـصغر «أمـس» كـما لا يـصغر «غـداً»، وإن ثُنـي أو جمـع فالإعـراب؛ لأن

---

(١) التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٦.

الـلام إنـما قُدّرت لتبادر الذهن إلى واحد من الجنس لشهرته من بين أشباهه فـإذا ثُنّـي أو جُمـع، لم يـبق ذلك الواحد المعين فتظهر اللام لعدم شهرة ذلك المثنـى والجمـوع مـن هذا الجنس شهرة الواحد. وقوله فتظهر اللام إذا أريد بـأمس أمسان معينان وبالجمع أموس معينة، فإن اللام تظهر لتدل على المعين بخـلاف مـا أريـد واحـد معـين لمـا ذكـر من الاشتهار، وأما إذا أريد بالمثنى أمـسان غـير معينـين وبالجمـع أمـوس غـير معينـة، فـذلك كالمفـرد المنكر، فيستعملان كاستعماله[1].

٣) إذا كـان أمـس ظـرفًا مجـردًا مـن أل والإضـافة فهـو مبني على الكسر إجماعًـا لتضمنه معنى الحرف والظاهر أن الحرف المتضمن معناه هو «في» كما قال الدنوشري[2].

ومثال الظرف قولنا: «ذهبتُ أمسِ إلى السوق».

٤) مـن الآراء التـي وردت في إعـراب «أمـس» ما حكى ابن أبي ربيع أن بني تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف إذا رُفع أو جُرّ بمذ أو منذ فقط[3].

ونلاحـظ أن الإعـراب حسب هـذا الـرأي مخصص جدًّا ومقيد لدرجة تدعـو إلى التـساؤل، لمـاذا خُـص الإعـراب بهـذين الحـرفين مـن دون كـل الحـروف؟ ولكـن مـا يزيل استبعاد هذا الرأي هو كثرة لزوم هذين الحرفين (مذ ومنذ) لكلمة «أمس».

٥) ومـن الآراء التـي انفـرد بهـا بعض العلماء هو ما زعم الزجاج أن من العرب من يبنيه على الفتح واستشهد بقول الراجز:

---

(١) حاشية الشيخ ياسين على التصريح ٢/ ٢٢٦.
(٢) نفس المصدر ٢/ ٢٢٦.
(٣) الصبان على الأشموني ٣/ ٢٦٧.

قال في شرح التسهيل: ومدعاه غير صحيح، لامتناع الفتح في موضع الرفع ولأن سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتح في «أمسا» فتح إعراب وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه، فقد غلط فيما ذهب إليه، واستحق أن لا يُعَوَّل عليه»[1].

ولم أجد في كتابه «ما ينصرف» هذا الرأي للزجاج، ومن الجائز أن يكون قد سُمع أو قُرئ عنه في كتب أو مخطوطات أخرى.

وجاء في حاشية الصبان في معرض الرد على رأي الزجاج هذا: «قال البعض أي لعدم وجدان الفتح في لسانهم في موضع الرفع، فقالوا: مضى أمسُ بالرفع ولم يفتحوه ولو كان مبنيًّا على الفتح في الأحوال كلها، أي عند بعض العرب لسمع مضى أمسَ بالفتح. اهـ. وفيه تصريح بأن منقول الزجاج البناءُ على الفتح في كل الأحوال، وحينئذ يتم التعليل، أما إن كان منقوله البناءَ على الفتح على الجر فقط فلا»[2]. إذن فالدليل على عدم بناء «أمس» على الفتح كما سُمع عن الزجاج هو عدم نيابة الفتح عن الرفع لأنه لم يسمع أنْ حل الفتحُ مكانَ الرفع عن العرب، خاصة وأن السماع هو المعول عليه في مثل هذه الأحكام كما قلنا عن مذهبي الحجازيين وبني تميم، فلولا السماع لما صحّ لنا ادعاء تلك الأحكام السابقة.

وما ورد عن الزجاج بالبناء على الفتح من الممكن أن يكون قد قصد

---

(١) حاشية الصبان ٣/ ٢٦٧.

(٢) المصدر السابق ٣/ ٢٦٧.

به رأي قلة من العرب لأنه قد أورد أن حكم «أمس» هو البناء وكان الأصل في بنائه هو السكون إلا أنه كسر لالتقاء الساكنين[1].

وقد ورد في حاشية الصبان في معرض رده كذلك على رأي الزجاج بيتٌ للدلالة على إعراب «أمس» ومما يؤخذ على هذا الرد أن الزجاج لم يزعم البناء دومًا «لأمس» ولكنه معرب عند جماعة ومبني عند آخرين كما رأينا فقد جاء في الأشموني: «ويدل للإعراب قوله:

اعتصم بالرجاء إنْ عَنَّ بَأْسٌ وتناسَ الذي تضمَّنَ أَمْسُ»[2]

والشاهد في البيت هو ورود «أمس» معربًا إعراب ما لا ينصرف حالة الرفع.

«وأجاز الخليل في لقيته «أمس» أن يكون التقدير بالأمس، فحذف الباء وأل – فتكون الكسرة كسرةَ إعراب»[3].

٦) إذا زالت عَلَميّةُ «أمس» دخلها تنوين التنكير، نحو: سأزورك في أمسٍ من الأموس. وإذا زال العدل بأن استُعملت مقرونةً «بأل» فهي معربة يمتنع تنوينها بسبب «أل» كما هو معروف. لا بسبب منع الصرف وكذلك عند الإضافة[4].

* * *

(١) انظر ما ينصرف ص٩٤.
(٢) حاشية الصبان ٣/ ٢٦٨.
(٣) المصدر السابق ٣/ ٢٦٨.
(٤) النحو الوافي ٤/ ١٩٩.

خامسًا: سحر

جاء في اللسان: «والسحر آخر الليل، قبيل الصبح والجمع أسحار والسحرة سحر، وقيل أعلى السحر، وقيل هو من ثلث الليل الآخر إلى طلوع الفجر، يقال لقيته بسحرة، ولقيته سحرة وسحرة يا هذا ولقيته سحرًا وسحرَ بلا تنوين»[1].

وسحر ممنوع من الصرف بشروط:

١) أن يكون ظرف زمان.

٢) أن يراد به سحر يوم معين.

٣) أن يكون مجردًا من أل.

٤) أن يكون مجردًا من الإضافة.

فإذا تحققت فيه هذه الشروط امتنع من الصرف وذلك كقولنا: «قمت من النوم يوم الجمعة سَحَرَ».

فـ«سحر» هنا ممنوع الصرف لتحقق الشروط. فهو ظرف يوم معين مجرد من أل والإضافة، منصوب على الظرفية دون تنوين، وعلة منعه العلمية والعدل، أما أنه علم فلأنه يدل على وقت معين خاص وأما أنه معدول، فلأنه عُدل عن لفظ «السحر» المقرون بأل التي هي للتعريف، فكان الأصل فيه دلالته على الوقت المعين مقرونًا بأل، إلا أن العرب عدلت عن ذلك ونطقت به مجردًا منها، يقول سيبويه:

---

(١) اللسان فصل السين حرف الراء ٦/ ١٣.

«وكما تركوا صرف سحر ظرفًا، لأنه إذا كان مجرورًا أو مرفوعًا أو منصوبًا غير ظرف لم يكن معرفة إلا وفيه الألف واللام أو يكون نكرة إذا جُرّدتا منه، فلما صار معرفة في الظرف بغير ألف ولام خالف التعريف في هذه المواضع، وصار معدولاً عندهم كما عدلت أخر عندهم فتركوا صرفه في هذا الموضع، كما ترك صرف «أمس» في الرفع»[1].

وجاء في المقتضب بهذا الخصوص: «فأما (سحر) فإنه معدول – إذا أردت به يومك – عن الألف واللام»[2].

ويقول الزجاج: «فأما «سحر» فلا اختلاف بين النحويين أن «سحر» لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، تقول «آتيك سحرَ يا هذا». و«قمت سحر» إذا أردت «آتيك السحر» الذي هو لليلتنا، فإن أردت «سحرًا» من الأسحار صرفت، قال الله عزَّ وجل: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾[3] وإنما لم يصرف «سحر» لأن استعماله في الأصل بالألف واللام، تقول «قمت في أعلى السحر يا هذا»، فيؤدي عن المعنى الذي كان في الألف واللام بعينه، وقد حذفنا، فاجتمع فيه أنه معرفة بغير ألف ولام، وأنه يراد به عهد الألف واللام»[4].

وجاء في شرح الكافية للرضي بعد أن تكلم عن الظروف المعربة غير المنصرفة والتي أورد ضمنها سحر قال: «فتعريف هذه الأسماء إذن بكونها

---

(١) سيبويه ٢/ ٤٣.
(٢) المقتضب ٣/ ٣٧٨.
(٣) سورة القمر، الآية: ٣٤.
(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٩.

معدولة عن اللام، فهي معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت «أمس» في لغة أهل الحجاز أعني البناء إذ لو تضمنتها لبُنيت بناءَ أمس، والدليل على كونها معدولة عن اللام أن من قاعدتهم الممهدة أن لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه، إذا لم يكن مضافًا إلا معرفًا بلام العهد سواء كانت علمًا أو لا» ويتابع كلامه فيقول: «بلى وجد «سحر» من جملة هذه الأسماء المعينة ممنوعًا من الصرف فاضطررنا إلى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السببين»[1] فسحر من الظروف المعربة غير المنصرفة للعلمية والعدل عن أل «وسحر إذا أردت سحر ليلتك فهو معدول عن الألف واللام فهو لا يصرف، تقول: لقيته سحر يا هذا فاجتمع فيه التعريف والعدل عن الألف واللام، فإن أردت سحرًا من الأسحار صرفته، وإن ذكرته بالألف واللام أيضًا صرفته»[2].

وجاء في شرح الأشموني: «سحر إذا أريد به يوم بعينه فالأصل أن يعرف بأل والإضافة فإن تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حينئذ ظرف لا ينصرف ولا يتصرف نحو جئت يوم الجمعة سحرَ، والمانع له من الصرف العدل والتعريف»[3].

وورد في مشكل إعراب القرآن للقيسي: «قوله تعالى (بسحر) إنما انصرف لأنه نكرة، ولو كان معرفة لم ينصرف، لأنه إذا كان معرفة فهو معدول عن الألف واللام، إذ تَعرّف بغيرهما، وحق هذا الصنف أن يتعرف بهما، فلما لم يتعرف بهما صار معدولاً عنهما، فنقل مع ثقل التعريف فلم

---

(١) شرح الكافية ١/ ١٨٨.
(٢) الأصول ٢/ ٩٠.
(٣) الأشموني ٣/ ٢٦٥. انظر التصريح ٢/ ٢٢٣، الهمع ١/ ٢٢.

ينصرف فإن نكر انصرف»[1] وذلك لزوال علله المانعة من الصرف. و«سحر» إذا كان معرفة، فإنه لا ينصرف ولا يتصرف، ونعني بالانصراف دخول التنوين ونعني بالتصرف نقله عن الظرفية إلى الاسمية، فإنه لم يستعمل في حالة التعريف إلا ظرفًا. وإذا نكر جاز نقله عن الظرفية إلى الاسمية[2].

وجاء في شرح المفصل لابن يعيش أن «سحر» من الكلمات التي لم تستعمل إلا ظرفًا لخروجها عن التمكن بتضمنها ما ليس أصلاً، وبيّن أن «سحر» إذا أردت به سحر يومك فإنه غير متصرف ولا منصرف والذي منعه من الصرف أنه معدول عن الألف واللام معرفة، ومعنى ذلك أنه إذا أردت به سحر يومك الذي أنت فيه فتزيد فيه الألف واللام للتعريف ثم غُيّر عن لفظ ما فيه الألف واللام مع إرادة معناهما كما عدل جمع في قولك جاءت النساء جمع وهو معرفة فاجتمع فيه العدل والتعريف فلم ينصرف لذلك[3].

وقد علمنا فيما سبق أن العدل هو نطقنا ببناء ونحن نريد بناء آخر نحو عُمَر عن عامر، وزفر عن زافر، وهكذا، فهل هذا المعنى الذي أريد به التوسع في اللغة موجود في نحو سحر المنقول عن السحر إذ لا فرق بين اللفظين إلا وجود الألف واللام وعدم وجودهما؟ ويجيب ابن يعيش عن هذا التساؤل بقوله: «فالجواب أن «سَحَر» وإن كان فعلاً كما أن «السَّحَر» كذلك فإنه لما اتصلت به لام التعريف صارت لامتزاجها بما عرفته كأنها

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٣٩.
(٢) البيان في إعراب غريب القرآن ٢/ ٤٠٦.
(٣) شرح المفصل ٢/ ٤٢.

جزء منه فَجَرَت اللام في «السَّحَر» مَجْرى همزة أحمر وإجفيل وإخريط وتاء تجفاف وياء يرمع فلما عُدِلت «سحر» صار كأنك عدلت مثالاً من هذه الأمثلة إلى فُعَل»[1] نلاحظ مما سبق أن هذا التعليل فيه نوع من التكلف مرده أن لفظي «سحر» موجودان في اللغة وقد نطقت العرب بهما، ولكل موضعه وخصائصه البلاغية، فلماذا لا نرجع إلى المنطوق من العرب بدلاً من البحث المتكلف فيه، كي تسير القاعدة النحوية باطراد؟ وفي ذلك ما فيه من البُعد عن الواقع والحقيقة؟.

إذن خلاصة القول في «سحر» هو أنه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل بالشروط السالفة الذكر، بحيث لو زال منها شرط فإنه يصرف فإن نكر انصرف نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ لأنه قد زال السببان معًا بالتنكير، لأنه إنما كان معدولاً في حال التعريف، وكذلك إذا دخلته الألف واللام صرفته نحو السحر، لأنك قد رددته إلى الأصل فزال العدل[2].

قلنا إذا زال أحد تلك الشروط فإنه يصرف وذلك لأنه لو «لم يكن لفظ «سحر» ظرف زمان بأن كان اسمًا محضًا، معناه الوقت المعين دون دلالة على ظرفية شيء وقع فيه، وجب تعريفه «بأل» أو «بالإضافة» إذا أريد منه أن يدل على التعيين، ولا تصح العلمية، نقول السحر أنسب الأوقات للتفكير الهادئ وصفاء الذهن، وعجيب أن يغفل الناس عن سَحَرِهم وأن يقضوا سَحَرَهم نائمين[3].

---

(١) نفس المصدر ٢/ ٤١-٤٢

(٢) شرح المفصل ٢/ ٤٢، شرح الكافية ١/ ٦٦.

(٣) النحو الوافي ٤/ ١٩٦.

وكـذلك إن لم يـدل عـلى التعيين وذلك بأن تريد به «سحرًا من الأسحار صرفته لأنه غير معدول، ألا ترى أنك تقول: جاء زيد في ليلة سحرًا، وقمت مرة سحرًا، وكل سحرٍ طيب فهذا منصرف»[1].

«وإن كـان ظرفًا معينًا لكنه غير مجرد من «أل» و«الإضافة» وجب صرفه كـذلك نحـو: سأسـافر يـوم الخمـيس مـن السحر إلى العصر، أو أعود يوم السبت سحره»[2].

ومـن الحـالات التـي يـصرف فـيها «سـحر» ما أورده سيبويه فهو يقول «وكـذلك» «سحر» اسم رجل تصرفه وهو في الرجل أقوى لأنه لا يقع ظرفًا ولـو وقع اسم شيء وكان ظرفًا ولو وقع اسم شيء وكان ظرفًا صرفته وكان كأمس لو كان أمس منصوبًا غير مكسور[3].

وعلـق الـسيرافي على هذا فقال: «قوله وهو في الرجل أقوى إلخ..» يعني لـو سـمينا وقـتًا مـن الأوقـات أو مكانًا من الأمكنة التي تكون ظرفًا بسحر وجعلـناه لقـبًا لـه لانصرف، لأنه ليس هو بالشيء المعدول، وكان كأمس لو سميت به.

وقـوله: «وهـو في الرجل أقوى» يعني أن الصرف في الرجل أقول لأنه لا يقع ظرفًا»[4].

وجـاء في المقتـضب حـول تـسمية الـرجل بسحر: «فإن سميت به رجلاً

---

(١) المقتضب ٣/ ٣٧٨.
(٢) النحو الوافي ٤/ ١٩٦.
(٣) سيبويه ٢/ ٤٤.
(٤) شرح السيرافي على سيبويه ٢/ ٤٤.

فلا اختلاف في صرفه، فيقال لسيبويه: «ما بالك صرفت هذا اسم رجل، ولم تفعل مثل ذلك في باب «أُخر»؟ فمن حجة من يحتج عنه أن يقول: إن «أخر» على وزن المعدول، وعدل في باب النكرة، فلما امتنع في النكرة كان في المعرفة أولى. وأما أنا فلا أرى الأمر فيها إلا واحدًا، ينصرفان جميعًا إذا كانا لمذكر، وترجع أخر إذا فارقه العدل إلى باب صُرَد ونُغَر»[1].

فالمبرد لم يفرق بين «سحر» و«أُخَر» في حالة تسمية الرجل بهما إذ يصرفهما جميعًا دونما تفريق بينهما، بينما فرق سيبويه حيث صرف سحر عند التسمية به ومنع في باب «أخر»؛ لأنه نظر إليه على أنه أصل الباب وعلى وزن فُعَل.

* * *

(١) المقتضب ٣/ ٣٧٩.

«الاختلاف في إعراب «سحر» وبنائه»

هناك اختلاف بين النحاة في «سحر» أمعرب هو أم مبني؟ وما علة إعرابه إعراب ما لا ينصرف؟ ولماذا قال بعض النحاة ببنائه؟. ويلاحظ أن الرأي السائد هو القائل بأنه معرب إعراب ما لا ينصرف وهو رأي الجمهور، وعلة بنائه عندهم كما رأينا فيما سبق هو العلمية والعدل، وعرفنا أن العدل المقصود في «سحر» هو عدله عن الألف واللام. بينما ذهب آخرون إلى أنه ممنوع للعدل وشبه العلمية وهو اختيار ابن عصفور. وقال السهيلي على نية الإضافة وذكر الشلوبين الصغير أنه على نية أل، فعلى هذين القولين ليس من باب ما لا ينصرف[1] وذلك لفقدان العلمية أو شبهها من الاسم، والعلمية كما نعلم علة قوية لمنع الاسم من الصرف.

١) إذن رأي الجمهور أنه معرب إعراب ما لا ينصرف للعدل والعلمية أو شبهها.

٢) ذهب السهيلي والشلوبين الصغير إلى أنه معرب مصروف أما مسألة عدم تنوينه فقد اختلفا فيها فذهب السهيلي إلى أنه على نية الإضافة وذهب الشلوبين الصغير إلى أنه على نية أل[2].

٣) الرأي الثالث في «سحر» هو القائل ببنائه وهو رأي أبي الفتح ناصر ابن أبي المكارم المطرزي تلميذ الزمخشري، وعلل رأيه هذا بأن «سحر»

---

(١) الارتشاف ١/ ٩٥، التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٣.
(٢) الهمع ١/ ٢٩.

تـضمن معنى الحرف «اللام» فبُني لذلك كما بُني «أمس» عند الحجازيين[1]، وذهـب ابـن الطـراوة هـذا المذهب «ونصره أبو حيان فقال الفرق بين سحر وأمس عندي يعسر»[2].

الرد على هذا الرأي:

وقد رُد على هذا الرأي القائل ببناء «سحر» من عدة أوجه:

١) أنـه لـو كان مبنيًّا لكان غيرُ الفتح أولى به لأنه في موضع نصب فيجب اجتـناب الفتحة فيه لئلا يتوهم الإعراب كما اجتُنبت في «قبلُ وبعدُ والمنادى المبني»[3].

٢) ومـنها أنـه لـو كان مبنيًّا لكان جائزَ الإعراب جوازَ إعراب «حين» في قوله: «على حينِ عاتبت المشيب على الصبا».

(الـشاهد فـيه ههـنا في «عـلى حـين» حيث يجوز فيه الإعراب والبناء على الفـتح) لتـساويهما في ضـعف سبب البناء بكونه عارضًا، وكأن يكون علامة إعـرابه تنويـنه في بعـض المواضـع، وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء، وأن فتحته إعرابية وأن عدم التنوين إنما كان من أجل منع الصرف»[4].

٣) ومـنها أن دعوى منع الصرف أسهل من دعوى البناء؛ لأن البناء أبعد مـن الإعـراب الـذي هـو الأصـل في الأسـماء، ودعوى الأسهل أرجح من دعـوى غـير الأسـهل، وإذا ثـبت أن «سحر» غير مبني ثبت أنه غير مضمن معنـى حـرف التعـريف، وإنـما هو معدول عما فيه حرف التعريف، والفرق

---

(١) انظر الارتشاف ١/ ٩٥، التصريح٢/ ٢٢٤، الهمع١/ ٢٨، الأشموني٣/ ٢٢٦.
(٢) الهمع١/ ٢٨.
(٣) التصريح ٢/ ٢٢٤، الصبان ٣/ ٢٦٦، الهمع ١/ ٢٨.
(٤) التصريح ٢/ ٢٢٤، الصبان ٣/ ٢٦٦.

بين التضمين والعدل، أن التضمين استعمال الكلمة في معناها الأصلي مزيدًا عليه معنى آخر، والعدل تغيير صفة اللفظ مع بقاء معناه، وعند صدر الأفاضل وارد على صيغته الأصلية، ومعناها وهو التنكير مزيدًا عليه معنى حرف التعريف[1].

فهذه هي الردود التي رد بها العلماء على رأي أبي الفتح المطرزي وتتلخص بأنه لو كان مبنيًّا لكان بناؤه غيرَ الفتح لئلا يلتبس الأمر بالنصب حيث هو ظرف منصوب. وكذلك لو كان مبنيًّا لكان جائز الإعراب إذ البناء لا يمنع الإعراب في الظروف خاصة كما رأينا في «حين» وعلمنا أيضًا أن المنع أسهل من البناء لأنَّ الأصل في الأسماء هو الإعراب بالتَنوين (الصرف) ثم يأتي بعده الإعراب دون تنوين (المنع من الصرف) في المرتبة التالية. وذلك بعد التغييرات التي تحدث في الاسم لتمنعه من الصرف كما يقول النحاة.

وبعد هذين الإعرابين الأصليين يأتي البناء حين يشبه الاسم جانبًا من جوانب الحروف التي تستدعي بناء الاسم، وبما أن المنع أقرب إلى الأصل وأسهل، فإننا نرجح هذا الأسهل ونقويه.

٤) رابعًا أنه لا معرب ولا مبني، وهي مفروضة في «سحر» المراد به معين المجعول ظرفًا، فإن نُكِّر صرف، وإن أريد به معين ولم يجعل ظرفًا قُرِن بأل أو أُضيف وجوبًا كما صرح به الدماميني[2].

* * *

(١) التصريح ٢/ ٢٢٤.
(٢) حاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٢٦٦.

الواقع اللغوي

علمنا مما ذكر أن الأعلام المعدولة نوعان «فُعَل» «كعمر وزفر ومضر» وهي تمنع من الصرف بالاتفاق. و«فَعالِ» كحذام وقطام وفيه اختلاف بين أهل الحجاز وبني تميم، فالحجازيون يبنونه على الكسر، وأما بنو تميم فإنهم قالوا: إذا لم يكن العلم مختومًا بالراء كحذام وقطام فإنهم يعربونه إعراب ما لا ينصرف، وأما المختوم بالراء كسفار ووبار فإنهم يبنونه على الكسر مثل الحجازيين.

وقد أوردت هذه القاعدة؛ لأنه كما سنرى قد استعمل العلم المختوم بالراء ممنوعًا من الصرف كما في قول «لبيد»:

بل ما تذكر من نوارَ وقد نأت وتقطعت أسبابُها ورمامُها[1]

وقال في بيت آخر:

أولم تكن تدري نوارُ بأنني وَصَّالُ عقدِ حبائلٍ صرامُها[2]

بينما جاءت «نوار» مصروفة في البيت التالي وهو «لأبي الحنّان»:

ولو سمِعَتْ تدلُّلَها نوارٌ تَبِيتُ بمشرِفٍ نائي الشَّمام[3]

وجاء عند «أعشى باهلة» كلمة «مضر» على وزن «فعل» إذ ذكرها بقوله:

---

(١) الجمهرة ١/ ٢٩٦.
(٢) الجمهرة ١/ ٣١٩.
(٣) شرح الهذليين ٢/ ٨٩٨.

تأتي على الناسِ لا يلوى على أحدٍ حتى أتتْنا وكانت دونَنا مُضَرُ[1]

وقد ورد هذا البيت في «الأصمعيات» لنفس الشاعر، ولكن مع اختلاف بسيط وهو جعل «التقينا» بدلاً من «أتتنا» في بداية الشطر الثاني[2].

ومن هذه الأعلام أيضًا «جُشَم» الذي أورده «الكلحبة» في بيت شعر ذكر في «الأصمعيات» يقول فيه:

تسائلني بنو جُشَمَ بنِ بكرٍ أغَرَّاءُ العَرادةُ أم بهيم[3]

* * *

(١) الجمهرة ٢/ ٧١٠.
(٢) الأصمعيات ٨٩.
(٣) المفضليات / ٣٣.

الأعلام المعدولة

عدد الأبيات ٦ أبيات موزعة على النحو التالي:

١	٣	أبيات من جمهرة أشعار العرب.
٢	١	بيت واحد من المفضليات.
٣	١	بيت واحد من الأصمعيات.
٤	١	بيت واحد من شرح أشعار الهذليين.

جدول الأسماء المصروفة

الرقم	الكلمة المصروفة	عدد مرات الصرف	اسم الشاعر
١	نوادر	١	أبو الحنان